المجلة الدولية فى العلوم القانونية والمعلوماتية

Investment Arbitration as a Mechanism to Change Host States' Behaviour in Line with Their Commitments to Address Climate Change

Ahmed Hassan Mohamed Ali[1,*]

[1] Doctoral researcher in the Department of Private International Law, Faculty of Law, Ain Shams University, Egypt.

Received: 20 Feb. 2025, Revised: 10 Mar. 2025, Accepted: 28 Mar. 2025.
Published online: 1 June 2025.

Abstract: The paper revolves around the important role played by arbitral tribunals that adjudicate disputes between foreign investors and host countries. In changing the State's behaviour to adhere to climate change policies, where arbitral tribunals have applied some of the international principles set out in international investment treaties as the principle of fair and equitable treatment of foreign investments, And the principle of providing protection and security for investment, to compensate the foreign investor for damages to his investments as a result of the cancellation by the host countries of the concessions and guarantees granted to him in the field of investment in renewable energy, or for not protecting countries hosting foreign investments from environmental pollution, At the same time, it is a breach of host States' obligations to address climate change. Arbitration judgments against the State have played a fundamental and important role in changing States' behaviour towards a renewed commitment to climate change policies. States have already committed themselves to climate change policies so as to avoid future arbitral litigation.

Keywords: Climate Change, Foreign Investment, Arbitration, Renewable Energy, Investment Agreements.

*Corresponding author e-mail: ahmedhassangaeb@gmail.com

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing

التحكيم كآلية لتحفيز تغيير سلوك الدول بما يتوافق مع سياسات تغير المناخ

أحمد حسن محمد على.

باحث دكتوراه بقسم القانون الدولى الخاص بكلية الحقوق جامعة عين شمس - مصر.

الملخص: تدور الورقة البحثية حول الدور الهام الذى تقوم به هيئات التحكيم التى تفصل فى المنازعات التى تثور بين المستثمرين الأجانب والدول المضيفة، فى تغيير سلوك الدولة للالتزام بسياسات تغير المناخ، حيث قامت هيئات التحكيم بتطبيق بعض المبادىء الدولية المنصوص عليها فى معاهدات الاستثمار الدولية كمبدأ المعاملة العادلة والمنصفة للاستثمارات الأجنبية، ومبدأ توفير الحماية والأمن للاستثمار، لتعويض المستثمر الأجنبى عن الاضرار التى لحقت باستثماراته نتيجة لقيام الدول المضيفة بإلغاء الامتيازات والضمانات الممنوحه له فى مجال الاستثمار فى الطاقة المتجددة، أو لعدم حماية الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية من التلوث البيئى، وهو سلوك يمثل فى ذات الوقت إخلالاً من الدول المضيفة بإلتزاماتها بالتصدى لظاهرة تغير المناخ، وقد كان لأحكام التحكيم التى صدرت ضد الدولة دور اساسى ومهم فى تغيير سلوك الدول نحو الإلتزام من جديد بسياسات تغير المناخ، فقد قامت الدول بالفعل بالاتزام بسياسات تغير المناخ حتى تتفادى الدعاوى التحكيمية التى قد تواجهها فى المستقبل.

الكلمات المفتاحية: تغير المناخ، الاستثمار الأجنبى، التحكيم، الطاقة المتجددة، اتفاقيات الاستثمار.

المقدمة:

تعتبر ظاهرة التغير المناخى من أكبر التحديات التى تواجه البشرية في العالم، وتعرف على أنها اختلال في الظروف المناخية المعتادة كارتفاع درجة الحرارة وتغير أنماط الرياح والأمطار التي تتميز بها كل منطقة على كوكب الأرض، وكذلك ارتفاع حرارة الغلاف الجوي المحيط بكوكب الأرض بسبب تراكم الغازات التى تؤثر بشكل كبير على المناخ مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز [1].

فظاهرة تغير المناخ من القضايا البيئية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية،والتى لها تداعيات على رفاهية الأفراد داخل المجتمع وعلى مدى تمتعهم الفعلى بحقوق الإنسان، كما لها عواقب سيئة على فكرة العدالة الاجتماعية، فمن ناحية الأفراد سيشعر الفرد بآثار ظاهرة تغير المناخ وتكون تدابير حماية حقوقة غير قوية بسبب عوامل محددة (كالسن والإعاقة والجنس.....)، ومن الناحية العالمية ستكون الدول الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة التى ساهمت بشكل قليل فى انبعاثات الغازات الدفيئة هى الأكثر ضرراً من هذه الظاهرة [2].

كما أن لهذه الظاهرة آثاراً وخيمة ومتنوعة، منها ما يكون نتيجة مباشرة لتغير المناخ وذلك بسبب ارتفاع درجات الحرارة والفيضانات وارتفاع مستوى مياة البحر والتى قد تتسبب فى الفقر والمرض والتشرد والتفكك الاجتماعى، ومنها ما يكون نتيجة عن أعباء سياسات إدارة تغير المناخ من خلال التكيف والتخفيف [3].

نتيجة لذلك كانت هناك جهود دولية مبذولة فى سبيل التصدى لهذه الظاهرة وذلك عن طريق إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة تغير المناخ، كإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة 1992، وبروتوكول كيوتو لسنة 1997، واتفاق باريس للمناخ لعام 2015 [4].

كما قام الاتحاد الأوروبى فى عام 2008 بوضع مجموعة من القوانين أطلق عليها " حزمة الطاقة والمناخ "، وهي مجموعة من القوانين والتشريعات تصل إلى ما يزيد على ستين لائحة وقانونا حول تغير المناخ تم وضعها بمناسبة قمة المناخ فى كوبنهاجن بالدنمارك 2009، وتهدف لاستهلاك كمية أقل من الكربون وطاقة أقل بنسبة 20% [5], كما اصدرت العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تشريعات داخلية للحفاظ على البيئة والتصدى لظاهرة تغير المناخ.

إلا أنه لوحظ فى الآونه الأخيرة تخلى الدول عن إلتزاماتها الوطنية والدولية المتعلقة بالتصدى لظاهرة تغير المناخ وخصوصاً فى مجال الاستثمار الأجنبى، الأمر الذى ألحق بالمستثمرين الأجانب أضراراً بالغة نتج عنها لجوء هؤلاء إلى التحكيم الدولى للمطالبة بالتعويض، والمطالبة بإمتثال الدول المضيفة بالالتزامات البيئية الوطنية والدوليـــــة.

مشكلة الدراسة

يعتبر التحكيم أحد الوسائل الهامة فى فض منازعات الاستثمار بين الدولة والمستثمرين الأجانب، والتى أضحت الآن مرتبطة بإخلال الدول المضيفة بإلتزاماتها البيئية المتعلقة بالتصدى لظاهرة تغير المناخ، لذلك تكمن إشكالية الدراسة فى تساؤل رئيسى مفاده " هل للتحكيم الدولى دور فى تغيير سلوك الدولة بما يتوافق مع إلتزاماتها المتعلقة بالتصدى لظاهرة تغير المناخ " ؟.

ويترتب عن هذه الاشكالية الرئيسية جملة من التساؤلات الفرعية، المتمثلة أساساً فيما يلى:

1- ما المقصود بظاهرة تغير المناخ ؟

1 - تامر عبد المنعم راضى، بحث بعنوان " تحليل اقتصادي وبيئي لأثر التغيرات المناخية علي بعض الحاصلات الزراعية فى مصر "، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد (37)، العدد (3)، 2023، ص410

2 - عبد المسيح سمعان عبد المسيح، بحث بعنوان " العدالة المناخية وإلتزام الدول "، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، عدد خاص بأعمال مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للتنمية المستدامة فى ضوء رؤية مصر 2030، المجلد (65)، العدد (1)، يناير 2023، ص186 .

3 - عبد المسيح سمعان عبد المسيح، المرجع السابق، ص187 .

4 - للمزيد راجع بن حفاق سماعيل، بحث بعنوان " دور القانون الدولى فى حماية المناخ "، المجلة العربية للأبحاث والدراسات فى العلوم الإنسانية والإجتماعية، الجزائر، مجلد (12)، العدد (3)، 2020، ص284 وما بعدها .

5 - ألفة السلامي، بحث بعنوان " الاستجابة لتغير المناخ في أوروبا بين السياسات والتنفيذ "، منشور على الموقع الإلكتروني : https://www.siyassa.org.eg/ : تاريخ الزيارة 12-11-2023، توقيت الزيارة 9:00 .

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

2- ما المقصود بمنازعات الاستثمار المرتبطة بظاهرة تغير المناخ ؟

3- ما المقصود بالتحكيم فى منازعات الاستثمار ؟

4 – ماهو الدور الذى يقوم به التحكيم لتحفيز تغيير سلوك الدولة بما يتوافق مع سياسات تغير المناخ ؟

أهداف الدراسة

1- بيان المقصود بظاهرة تغير المناخ

2- ايضاح المقصود بمنازعات الاستثمار المرتبطة بتغير المناخ

3- بيان المقصود بالتحكيم فى منازعات الاستثمار

4- إبراز الدور الهام الذى يقوم به التحكيم الدولى فى تغيير سلوك الدولة بما يتوافق مع سياسات تغير المناخ

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة فى كونها تعالج مسألة من المسائل التى حظيت بإهتمام عالمى وهى " التصدى لظاهرة تغير المناخ "، وذلك عن طريق إبراز الدور الهام الذى يقوم به التحكيم الذى يفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الدول والمستثمرين الأجانب فى تحفيز تغيير سلوك الدولة بما يتلائم من إلتزاماتها الوطنية والدولية المتعلقة بالتصدى لظاهرة تغير المناخ.

منهج الدراسة

اعتمد الباحث المنهج التحليلى والمنهج الوصفى، باعتبارهما أفضل المناهج للقراءة التحليلية للنصوص القانونية المتصلة بموضوع الدراسة.

خطة الدراسة

لمعالجة مشكلة البحث قسمنا موضوع الدراسة إلى مبحثين وذلك على النحو التالى:

المبحث الأول: الاطار المفاهيمى لحل منازعات الاستثمار المرتبطة بالإخلال بسياسات تغير المناخ عن طريق التحكيم

المبحث الثانى: دور التحكيم الدولى فى ضبط سلوك الدول بما يتوائم مع سياسات تغير المناخ

المبحث الأول

الاطار المفاهيمى لحل منازعات الاستثمار المرتبطة بالإخلال بسياسات تغير المناخ عن طريق التحكيم

تمهيد: يعتبر تغير المناخ من المسائل التى نالت أهتمام كبير لدى المجتمع الدولى، فقد أبرمت من أجله العديد من الاتفاقيات الدولية التى تلزم الدول باتباع سياسات من شأنها التصدى لهذه الظاهرة، وقد قامت الغالبية العظمى من الدول بتبنى هذه السياسات, والتى من أهمها إصدار تشريعات محفزة للاستثمار فى مجال الطاقة المتجددة، من أجل الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والمحافظة على المناخ، إلا أن بعض الدول لم تستمر فى سياستها تجاه مكافحة تغير المناخ وقامت بإتخاذ إجراءات من شأنها الإضرار بالاستثمارات الأجنبية المقامة على أراضيها، الأمر الذى أدى حدوث منازعات بينها وبين المستثمرين الأجانب أطلقنا عليها " منازعات الاستثمار المرتبطة بإخلال الدول المضيفة بسياسات تغير المناخ "، والتى يتدخل التحكيم لحلها باعتباره من انسب الوسائل لحل المنازعات التى تثور بين الدول المضيفة والمستثمرين الأجانب.

وبناءً على ما سبق سنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب وذلك على النحو التالى:

المطلب الأول: مفهوم ظاهرة تغير المناخ

المطلب الثانى: مفهوم منازعات الاستثمار المرتبطة بإخلال الدولة بسياسات تغير المناخ

المطلب الثالث: مفهوم التحكيم فى منازعات الاستثمار

المطلب الأول

مفهوم ظاهرة تغير المناخ

بشكل عام يوصف تغير المناخ لمنطقة ما على سطح الأرض بحدوث خلل فى التوازن السائد فى المناخ، كتغير درجات الحرارة، وتغير تيارات الرياح التى تتسبب فى حدوث ظواهر الطقس الشديدة كالأمطار الغزيرة والجفاف للمنطقة، مقارنة بالمعدلات المرجعية التى تشير إلى تميز هذا المناخ خلال فترة زمنية كبيرة، الأمر الذى ينعكس على المدى الطويل للأنظمة الحيوية القائمة [6].

وقد عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1992 المتعلقة بتغير المناخ مصطلح تغير المناخ بأنه " تغيراً في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة " [7].

---

[6] - هبه الله أحمد سيد، بحث بعنوان " ظاهرة تغير المناخ : الأسباب والإجراءات الدولية لمواجهتها "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد 1، 2017، ص326

[7] - paragraph (2) from Article (1) from UNITED NATIONS FRAMEWORK CONVENTION 1992 " “Climate change” means a change of climate which is attributed directly or indirectly tohuman activity that alters the composition of the global atmosphere and which is in addition tonatural climate variability observed over comparable time periods ". Available via the electronic link : https://unfccc.int/resource/docs/convkp/conveng.pdf : date of visit 30-10-2023، time of visit 12:03 .

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

والملاحظ من خلال هذا التعريف أن تغير المناخ من الممكن أن يرجع إلى أسباب طبيعية، كالتغيرات التى تحدث فى المناخ بسبب العمليات الديناميكية للأرض كالبراكين، أو يرجع بشكل رئيسى إلى النشاط البشرى حيث أدى التوجه نحو تطوير الصناعات فى الأعوام السابقة إلى إستخراج كميات كبيرة من الوقود الأحفورى من أجل توليد الطاقة، هذا الوقود يطلق غاز ثانى أكسيد الكربون وهو من أهم أسباب تغير المناخ نظراً لأنه يحبس الحرارة، وتمكنت هذه الغازات بالفعل من رفع درجة حرارة كوكب الأرض إلى 1.2 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية, الأمر الذى يؤدى فى نهاية المطاف إلى آثار خطيرة من تغيرات في مستوى سطح البحر وحياة النبات والانقراض الجماعي للكائنات الحية، كما يؤثر بشكل عام على المجتمعات البشرية [8].

وقد قامت العديد من الاتفاقيات الدولية للتصدى لظاهرة تغير المناخ، على رأسها اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لعام 1992 بشأن تغير المناخ، والتى دخلت حيز التنفيذ فى مارس عام 1994، بعد أن قامت 197 دولة بالتصديق عليها، وتعتبر هذه الاتفاقية هى الأولى من نوعها التى تم إبرامها لمعالجة ظاهرة التغير المناخى، وتعتبر حجر الزاوية فى بنية الحماية الدولية للمناخ، وعن طريقها تطورت سبل حماية المناخ إلى أن وصلت للحال الذى نحن عليه الآن [9].

والهدف النهائي من الاتفاقية ولأي صكوك قانونية متصلة بها، هو الوصول وفقاً لأحكام الاتفاقية إلى تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي. وينبغي بلوغ هذا المستوى في إطار فترة زمنية كافية تتيح للنظم الإيكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ، وتضمن عدم تعرّض إنتاج الأغذية للخطر، وتسمح بالمضي قدماً في التنمية الاقتصادية على نحو مستدام.

وفى 1997 تم التوصل إلى إبرام بروتوكول كيوتو [10], والذى ودخل حيز التنفيذ عام 2005، وهو ملحق بإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، ألزم البروتوكول الدول الأطراف بتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتنفيذ الالتزامات المفروضة عليهم فى موعد أقصاه 31 ديسمبر 2012 م، وقد نجح البروتوكول بالفعل فى إلزام الأطراف على تنفيذ التزاماتها فى الموعد المشار إليه الأمر الذى اعتبره البعض تطوراً إيجابياً فى الجهود الدولية لمواجهة ظاهرة التغير المناخى [11].

وفى عام 2015 تم إبرام اتفاق باريس للمناخ، وقد جاء هذا الاتفاق لإيجاد حلول عملية وفعالة لظاهرة التغير المناخى، ووضع أهداف طموحة بعدم السماح لزيادة ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض، أبرم هذا الاتفاق تحديداً فى الثانى عشر من ديسمبر من عام 2015 بمدينة باريس، خلال الدورة (21) لمؤتمر الأطراف فى الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ (**cop21**)، دخل هذا الاتفاق حيز النفاذ فى زمن قياسى حيث وقعت عليه (195) دولة فى الرابع من نوفمبر من عام 2016، وصدقت عليه نحو 189 دولة فى الخامس والعشرين من شهر أبريل من عام 2020، ويهدف هذا الاتفاق بشكل اساسى إلى توطيد الاستجابة العالمية للتهديدات التى تشكلها التغيرات المناخية [12].

المطلب الثانى

مفهوم منازعات الاستثمار المرتبطة بإخلال الدولة بالإلتزام بسياسات تغير المناخ

استجابة للتهديد الذي يشكله تغير المناخ، تعتمد الدول مجموعة متنوعة من التدابير لمحاولة التصدى لهذه الظاهرة عن طريق ابرام الاتفاقيات الدولية وإصدار التشريعات الوطنية، التى تهدف إلى الحد من استخدام الوقود الاحفورى وانبعاثات الغازات الدفيئة التى تؤثر بشكل فعال على تغير المناخ [13].

وبما أن الاستثمارات في الطاقة المتجددة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتخفيف من آثار تغير المناخ، فقد نمت هذه الاستثمارات بشكل كبير في السنوات الأخيرة، من أجل التحول من نظام قائم على توليد الطاقة من خلال الوقود الأحفوري إلى نظام خالٍ من الكربون يعتمد على الممارسات الموفرة للطاقة، وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، وتشمل هذه الاستثمارات من بين أمور أخرى، مجمعات طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة المائية، وكذلك التوسع في استخدام الغاز الطبيعي، والاستثمار بمشروعات الهيدروجين الأخضر والنقل المستدام, وتعتبر القوة الدافعة الرئيسية لهذا الاستثمار المتزايد في المشاريع الخضراء هي الحملات التي تشنها الدول، التى أقرت أنظمة دعم مالي لجذب الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة من أجل الوصول إلى انتقال جوهري من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المستدامة [14].

فى عام 2008 قام الاتحاد الأوروبى بوضع مجموعة من القوانين اطلق عليها " حزمة الطاقة والمناخ "، تتضمن هذه القوانين مجموعة من التدابير المختلفة لتحقيق هدف المناخ والطاقة لعام 2020 [15]، وتم تعديل الحزمة بموجب إطار المناخ والطاقة لعام 2030 [16]،

وتهدف حزمة المناخ والطاقة التي وضعها الاتحاد الأوروبي بمناسبة قمة المناخ، التي انعقدت خلال الفترة بين 17 إلى 18 ديسمبر 2009 في كوبنهاجن بالدانمرك، إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التقليل من انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 20 % وبنسبة 30 % في حالة وجود اتفاق دولي

---

8 - تغير المناخ، مقال منشور عبر الموقع الالكترونى، https://ar.wikipedia.org/ : تاريخ الزيارة 30-10-2023، التوقيت 12:51 .

9 - هشام محمد بشير، بحث بعنوان " العدالة المناخية من منظور القانون الدولى " "، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد جامعة بنى سويف، المجلد (16)، العدد (15)، يوليو 2022، ص353 .

10 - للمزيد حول بروتوكول (كيوتو) أنظر النص الكامل للبروتوكول عبر الرابط الالكترونى : https://unfccc.int/resource/docs/convkp/kparabic.pdf ، تاريخ الزيارة 30-10-2023، التوقيت 2:35 .

11 - حسين عبد الخالق حسونة، مقال بعنوان " تغير المناخ في إطار القانون الدولي "، منشور عبر الموقع الإلكتروني : https://gate.ahram.org.eg/ : تاريخ الزيارة 30-10-2023، التوقيت 2:44 .

12 - نادية لتيم، بحث بعنوان " تطور النظام القانونى الدولى لمواجهة التغيرات المناخية دراسة تحليلية نقدية "، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة العاشرة العدد (1)، العدد التسلسلى (37)، ديسمبر 2021، ص459 -460 .

1- Daniel M. Firger and other، Harmonizing Climate Change Policy and International Investment Law: Threats, Challenges and Opportunities, Threats, Challenges and Opportunities, YEARBOOK ON INTERNATIONAL INVESTMENT LAW & POLICY 2010-2011, KARL P. SAUVANT (ED.), OXFORD UNIVERSITY PRESS (2011), p1

2- Baker McKenzie, Could investment treaty arbitration be used to motivate a change of state behavior in compliance with climate change policies, Available via the website : https://www.lexology.com/ : date of visit 2-11-2023، time of visit 8:45 .

- ليتيم نادية، ليتيم فتحية، بحث بعنوان " إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة تغير المناخ إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لتغير المناخ "، دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، العدد التاسع، 15 جوان 2013، ص313 .

4-See 2020 Climate & Energy Package, available at: https://ec.europa.eu/clima/policies/strategies/2020 _, this package was subsequently amended by the 2030 Climate & Energy Framework, available at: https://ec.europa.eu/clima/policies/strategies/2030، date of visit 3-11-2023، time of visit 1:08

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

- التقليل من استهلاك الطاقة بنسبة 20 %
- انتاج 20 % من الطاقة المستهلكة بالاتحاد من الطاقات المتجددة
- تطوير سياسة حماية البيئة في مجال التخزين الجيولوجي للكربون

وتحظى حزمة الاتحاد الأوروبي للمناخ والطاقة بأهمية بالغة سواء على الصعيد الداخلي أو الـدولي

ويمكن تلخيص هذه الأهمية في النقاط التالية:

- تعد حزمة الاتحاد الأوروبي للمناخ والطاقة مساهمة فعالة في مجال محاربة تغير المناخ، خاصـة وأنها ستساهم في التقليل من تلوث الهواء، وبالتالي التقليل من مشاكل الصحة وتقليص نفقات مكافحـة التلوث. كما تعد أيضا مثالا تحتذي به بقية دول العالم، خاصة وأنها لا تتعلق بدول الاتحاد الأوروبـي فقط، بل أيضا بالدول الصناعية، والدول النامية على حد سواء، الأمر الذي قد يشجع هذه الدول على إبرام صك دولي ملزم بشان المناخ [17].

وقد اصدرت العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك إسبانيا وإيطاليا وألمانيا، قوانين وسياسات لتوفير حوافز لمستثمري الطاقة المتجددة، مثل التعريفات الجمركية والإعفاءات الضريبية، وقد أدت هذه التغييرات إلى ازدهار الاستثمار في الطاقة المتجددة في أوروبا في العقد الأول من القرن الحادي والعشريـــــن [18].

قامت بعض الدول الأوروبية بتعديل تشريعاتها الوطنية المتعلقة بالطاقة بشكل متكرر, من ضمن هذه التعديلات إلغاء حوافز الاستثمار التى كانت مقررة للمستثمرين الأجانب فى مجال الطاقة المتجددة مثل إلغاء الإعفاءات الضريبية أو إلغاء الإعفاءات الجمركية, الأمر الذى أدى إلى حدوث أضرار للاستثمارات التى قامت بها الشركات الأجنبية فى مجال لطاقة المتجددة، وبالتالى فشلت الدولة المضيفة بإلتزماتها بسياسات تغير المناخ، لأن الدولة المضيفة ما قامت بهذه الاستثمارات إلا من أجل الوفاء بإلتزماتها الدولية للتصدى لظاهرة تغير المناخ [19].

أدى هذا التراجع والتغيير المتكرر لحوافز الطاقة المتجددة في الأطر التنظيمية إلى ظهور العديد من المنازعات التى نشأت بين الدول والمستثمرين الأجانب في مجال الاستثمار فى الطاقة المتجددة والمتعلقة فى ذات الوقت بفشل الدولة المضيفة بإلتزماتها بسياسات تغير المناخ، والتي بدأت في أوروبا عام 2010، عندما أصدرت اسبانيا عدداً من المراسيم الملكية لإلغاء حوافز الاستثمار التى كانت ممنوحة للمستثمرين الأجانب فى مجال الطاقة المتجددة ؛ ونتيجة لذلك رفع المستثمرون الأجانب حوالى (48) قضية ضد اسبانيا، تم تأسيس معظم هذه القضايا بموجب معاهدة ميثاق الطاقة، تم الفصل في 20 قضية، منها 16 حكم لصالح المستثمر و3 فقط لصالح الدولة [20].

وعلى نحو مماثل، تراجعت دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي، مثل إيطاليا وجمهورية التشيك ورومانيا وبلغاريا، عن سياستها الداعمة لاستثمارات الطاقة المتجددة، الأمر الذى أدى إلى قيام المستثمرين الأجانب بتحريك دعاوى تحكيمية ضدها، حيث واجهت الجمهورية التشيكية (7) قضايا نتيجة للتعديلات التى قامت بها فى الحوافز التى كانت موجودة مسبقاً للمستثمرين الأجانب بشأن مولدات الكهرباء الفولتية الضوئية, كما واجهت إيطاليا (13) دعوى تحكيمية نتيجة للتعديلات التشريعية التى قامت بها لخفض الحوافز الجمركية لمشاريع الطاقة الشمسية، وإفلاس العديد من شركات الطاقة الشمسية، كما واجهت رومانيا (4) قضايا، وواجهت بلغاريا (3) قضايا [21].

الأمر لم يتوقف عند الدول الأوروبية فقط، فقد أدت التغييرات الأخيرة في لوائح الطاقة المتجددة من قبل الحكومة المكسيكية لصالح الشركات المستثمرة في قطاع الطاقة المتجددة إلى تهديدات بالتقاضي ضد الحكومة على المستويين المحلي والدولي [22].

أخيراً وليس آخراً يمكننا القول بأنه إلى جانب منازعات الاستثمار الناتجة عن قيام الدول المضيفة بتعديل تشرعاتها الداخلية المتعلقة بالاستثمار فى مجال الطاقة المتجددة، أية منازعات أخرى متعلقة بالاستثمار تنتج عن قيام الدولة بسلوك يخل بإلتزاماتها الدولية البيئية المتعلقة بالتصدى لظاهرة تغير المناخ، فإنها تدخل ضمن منازعات الاستثمار المرتبطة بإخلال الدول المضيفة بالإلتزام بالتصدى لهذه الظاهرة، كالنزاع الذى حدث بين المستثمر الكندى (**Allard**) وحكومة بربادوس، والذى سنتحدث عنه بالتفصيل فى المبحث الثانى من خلال هذا البحث.

المطلب الثالث

مفهوم التحكيم فى منازعات الاستثمار

يعرف التحكيم بشكل عام بأنه " الاتفاق الذى بمقتضاه تتعهد الأطراف بأن يتم الفصل فى المنازعات الناشئة بينهم أو المحتمل نشوئها مـــن خلال التحكيـــم وذلك إذا كانت هذه المنازعات تتعلق بمصالـــح التجارة الدوليـــــــــة " [23].

ويرى بعض الفقه تقسيماً هاماً للتحكيم لم يلق حظاً لدى فقهاء القانون العرب، على الرغم من أهميته لدى لدى فقهاء القانون الغرب، وهو تقسيم التحكيم إلى تحكيم استثمار **investment arbitration** , وتحكيم تجارى، ويقصد بتحكيم الاستثمار هو ذلك التحكيم الذى يفصل فى المنازعات التى تثور بين الدولة

---

17 - ليتيم نادية، مرجع سابق، ص 113 .

2- See the National Energy and Climate Plans of member states, including the relevant regulations and polices at the European Commission website: ، date of visit 3-11-2023،https://ec.europa.eu/info/energy-climate-change-environment/overall targets/national- energy-and-climate-plans-necps_en time of visit 1:27

3- López-Rodríguez, 'The Sun Behind the Clouds? Enforcement of Renewable Energy Awards in the EU' Transnational Environmental Law (2019) at 283–285.،24

1- Hui Helen Pang, WORKING PAPER " The Role of Investor-State Arbitration in Promoting Climate Change Mitigation: From “Shield” to “Sword” Through Renewable Energy Disputes?, European University Institute, Academy of European Law ،European Society of International Law, Research Forum, Catania, April 2021,p2

p2،opcit،2- Hui Helen Pang

3- Protecting RES Investments in Mexico - Update on Legislative Measures: Clyde & Co, available at https://www.clydeco.com/insights/2021/03/protecting-res-investments-in-mexico-update-on-leg،date of visit 3-11-2023 ، time of visit 5:10

23 - حفيظة السيد الحداد، الاتجاهات المعاصرة بشأن أتفاق التحكيم، دار الفكر الجامعى، 1996، ص13 .

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

المضيفة للاستثمار والمستثمرين الأجانب عند حدوث نزاع بين الطرفين يتعلق بالاستثمار [24].

وبالتالى فإن تحكيمات الدولة والمستثمرين الأجانب لا تدخل فى إطار التحكيم التجارى **commercial arbitration** والذى يدور غالباً بين التجار والشركات، ولعل السبب فى عدم اهتمام فقه القانون الخاص بصورة تحكيم الاستثمار مقارنة بالتحكيم التجارى هو اعتقاد البعض بدخوله فى نطـــــاق القانون الدولـــــى العـــــام [25].

ويعتبر التحكيم أحد الوسائل الرئيسية في تسوية منازعات الاستثمار, وهو القبلة المفضلة لدى المستثمرين الأجانب للتقاضى لما يتمتع به من مزايا تخلق فى انفسهم الثقة فى اللجوء إلى قضاء محايد بعيداً عن القضاء المحلى التابع للدول المضيفة [26]، في ظل الاعتقاد السائد بأن الأجهزة القضائية في الدول النامية لا تتمتع بالاستقلال الكافي في مواجهة السلطة السياسية، وعدم توفر المعرفة الكافية بأمور الاستثمار لدى هذه الهيئات، وبالتالى أضحى التحكيم الدولي وسيلة مقنعة من وجهة نظر المستثمر الأجنبي بهدف تسوية خلافاته مع الدولة المضيفة لحمايته [27].

كما أن التحكيم يمتاز بالسرعة فى الفصل فى المنازعات نظراً لبساطه إجراءاته، عكس ما نراه فى ساحات القضاء من بطىء شديد فى إجراءات التقاضى، فالقضاء دائماً يحاط بإجراءات طويلة ومتعددة الدرجات، عكس ما يحدث فى العملية التحكيمية [28].

كما يمتاز التحكيم أيضاً بالسرية، فإذا كان القضاء يعتبر العلانية أحد الضمانات الجوهرية للتقاضى، فإن الأمر مختلف تماما بالنسبة للعملية التحكيمية، حيث تعتبر السرية أمر بالغ الأهمية فى منازعات الاستثمار التى تعرض على التحكيم للفصل فيها ؛ وذلك لأن الأمر يتعلق بأسرار مهنية أو اقتصادية لايمكن علانيتها حفاظاً على عدم الإضرار بمركز الأطراف [29].

قد يختلف الأساس القانوني الذى يعتمد عليه المستثمر الأجنبى فى تحريك دعواه ضد الدولة المضيفة، فقد يتم تأسيس الدعوى وفقاً لبند التحكيم المنصوص عليه فى عقود الاستثمار، أو بموجب مشارطة تحكيم بعد حدوث النزاع [30]، ووفقاً لإحصائية المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار (**ICSID**) [31] لعام 2023 بلغ عدد قضايا الاستثمار التى نظرتها هيئات التحكيم التابعة للمركز المؤسسة على عقود الاستثمار (5) قضايا فقط [32].

وقد يتم تأسيس الدعوى وفقاً للنصوص التشريعية الداخلية للدول المضيفة التى تتعلق بالاستثمار [33]، وقد بلغ عدد القضايا المؤسسة على التشريعات الداخلية للدول المضيفة المتعلقة بالاستثمار (3) قضايا وفقاً لإحصائية المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار لعام 2023 [34].

وقد يتم تأسيس تلك الدعاوى وفقاً لبند التحكيم النصوص عليه فى اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية [35], والتى تزايدت فى السنوات الأخيرة وتوخت هدف مشترك ألا وهو تشجيع عملية الاستثمار الأجنبى كوسيلة لتوثيق التعاون الاقتصادى بين الأطراف المبرمة لها [36]، وقد بلغ عدد القضايا المؤسسة على معاهدات الاستثمار الثنائية بنسبة (37) % من مجموع القضايا التى نظرت أمام محاكم التحكيم التابعـــــــة للاكسيـــــــد فى عام 2023 [37].

والغالبية العظمى من هذه الاتفاقيات تعطى المستثمر الأجنبى الخيار بين أكثر من مركز تحكيمى للفصل فى النزاع [38]، كنص الفقــرة (2) من المادة (11) من اتفاقية الاستثمار الثنائية بين مصر واسبانيا والتى تنص على أنه " يتم عرض النزاع بناءً على أختيار المستثمر على:

(أ) محكمة التحكيم المشكلة وفقاً للقوانين المنظمة لهيئة تحكيم الغرف التجارية باستكهولهم

(ب) محكمة تحكيم الغرف التجارية الدولية بباريس

(ج) المحاكم المشكلة لهذا الغرض والمؤسسة بموجب قوانين التحكيم التابعة لهيئـــة القوانين التجاريـــة الدوليـــة بالأمم المتحدة

2- ELPIDA SIAMINOU, CURRENT PROBLEMS AND RECENT DEVELOPMENTS IN INVESTMENT ARBITRATION, A THESIS SUBMITTED IN FULFILLMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE DEGREE OF LLM IN TRANSNATIONAL AND EUROPEAN COMMERCIAL LAW AND ALTERNATIVE DISPUTE RESOLUTION, THE SCHOOL OF ECONOMICS AND BUSINESS INTERNATIONAL HELLENIC UNIVERSITY (IHU), p1،ADMINISTRATION

25 - حاتم محمد عبد الرحمن، بحث بعنوان " الإجراءات المتوازية فى سياق تحكيم الاستثمار، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، المجلد (60)، العدد (2)، يناير 2016، ص414

4- Ghasanobaid Mohammed، The effectiveness of arbitration in settling investment disputes in renewable energy contracts, journal-innovations، Number 67 December 2021، p 1597

27 - أحمد عبد الكريم سلامة، الاصول في التنازع الدولي للقوانين، دار النهضة العربية، 2008، ص 1

28 - غسان علي علي، رسالة دكتوراه بعنوان " الاستثمارات الأجنبية ودور التحكيم فى تسوية المنازعات التى قد تثور بصددها "، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2004، ص277

29 - سميحة القليوبى، مدى جدوى تطبيق القانون الوطنى فى التحكيم بشأن تنفيذ العقود الدولية لنقل التكنولوجيا، ورقة عمل مقدمة إلى الدورة التمهيدية لإعداد المحكم الدولى والتى نظمها مركز تحكيم اتحاد المحامين الدولى فى القاهرة فى الفترة من 25-9-2004 حتى 29-9-2004، ص2 .

30 - منذر يوسف محمد الشرمان، رسالة ماجستير بعنوان " المفهوم القانوني لعقود الطاقة المتجددة "، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2018، ص72 .

31 - المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار هو المؤسسة الرائدة في العالم لتسوية المنازعات الاستثمارية الدولية. ولديها خبرة واسعة في هذا المجال، بعد أن أدارت معظم قضايا الاستثمار الدولي، وافقت الدول على المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بوصفه منتدى لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في معظم معاهدات الاستثمار الدولية وفي العديد من قوانين الاستثمار وعقود الاستثمار، أنشئ المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في عام 1966 بموجب اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى (اتفاقية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار). اتفاقية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار هي معاهدة متعددة الأطراف صاغها المديرون التنفيذيون للبنك الدولي لتعزيز هدف البنك المتمثل في تشجيع الاستثمار الدولي. والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار مؤسسة مستقلة وفعالة وغير مسيسة لتسوية المنازعات. ويساعد توافرها للمستثمرين والدول على تشجيع الاستثمار الدولي من خلال توفير الثقة في عملية تسوية المنازعات، أنظر الموقع الرسمى للمركز : https://icsid.worldbank.org، تاريخ الزيارة 14-11-2023, توقيت الزيارة 5:00.

1- ICSID Annual Report 2023,p26, Available at the official websit : https://icsid.worldbank.org/, and available via the website, the electronic link: https://icsid.worldbank.org/sites/default/files/publications/ICSID_AR2023_ENGLISH_web_spread.pdf، : date of visit 14-11-2023,time of visit 4:3.

33 - هفال صديق إسماعيل، التحكيم فى منازعات الاستثمار الأجنبى وفق الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية مع أحدث أحكام هيئات التحكيم الدولية وأحكام المحاكم الوطنية، منشاة المعارف بالاسكندرية، 2017، ص193 .

3- ICSID Annual Report 2023,opcit,p26.

35 - بشار محمد الأسعد، رسالة دكتوراه بعنوان " عقود الاستثمار فى العلاقات الدولية الخاصة "، كلية الحقوق جامعة عين شمس، 2004، ص 468 .

36 - لمياء متولى يوسف مرسى، رسالة دكتوراه بعنوان " التنظيم الدولى للإستثمار فى إطار إتفاقية إستثمار متعددة الأطراف "، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2006، ص65 .

6- ICSID Annual Report 2023,opcit,p26

38 - هالة على منصور، رسالة دكتوراه بعنوان " الضمانات الدولية للاستثمارت الاجنبية دراسة مقارنة بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية "، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2015، ص329 .

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

(د) المركز الدولى لتسويـــة منازعات الاستثمار (**ICSID**) " [39].

والجدير بالذكر فى مقام ما نحن بصدده، أن الغالبية العظمى من اتفاقيات الاستثمار الدولية تحمى جميع الاستثمارات الأجنبية ولا تتحدث بشكل واضح وصريح عن حماية البيئة [40], ووفقاً لدراسة استقصائية أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [41] مؤخراً لاتفاقيات الاستثمار الدولية تبين أن معظم معاهدات الاستثمار الثنائية لا تحتوي على لغة تشير إلى الاهتمامات البيئية وهي موجودة في 6.5 في المائة فقط من هذه المعاهدات [42]، لذلك ينبغى أن يكون هناك نصوص قانونية فى صلب معاهدات الاستثمار تلزم الدول الأطراف بإتباع سياسات من شأنها حماية البيئة والتصدى لظاهرة تغير المناخ، ومن ثم حماية المستثمرين الأجانب من أية إجراءات تقوم بها الدولة المضيفة (كإصدار تشريعات تلغى حوافز المستثمرين فى مجال الطاقة المتجددة)، وتسبب أضراراً لاستثماراتهم الأجنبية.

وقد يتم التحكيم فى تلك المنازعـــات وفقاً لنصوص اتفاقيـــات الاستثمـــار متعددة الأطـــراف، كنص المادة (26) من معاهدة ميثاق الطاقة(**ECT**) [43] والتى تنص على أنه " فى حالة النزاع للمستثمر الخيار بين اللجوء إلى المحاكم المحلية، أو لأية جهه محايدة يتم الاتفاق عليها مسبقاً أو اللجوء إلـــى التحكيم الدولـــى..... " [44]، وقد بلغ عدد القضايا المؤسسة على معاهدة ميثاق الطاقة بنسبة (13) % من مجموع القضايا التى نظرت أمام محاكم التحكيم التابعة للاكسيد فى عام 2023 [45].

كما نصت المادة (1122) من الفصل الحادى عشر من اتفاقيـــة التجارة الحرة لدول أمريكـــا الشماليـــة (**NAFTA**) [46] على أنه " 1 – يوافق الأطراف على قبول الدعوة إلى التحكيم بموجب الإجراءات فى الاتفاقيـــــــة " [47]، وقد بلغ عدد القضايا المؤسسة على اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية بنسبة (12) % من مجموع القضايا التى نظرت أمام محاكم التحكيم التابعة للاكسيد فى عام 2023 [48].

وتكتسى منازعات الاستثمار خصوصية هامة تستمد من الشروط المدرجة فى العقد فلا يكاد يخلو اتفاق استثمار بين الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبى من شرط الثبات التشريعى لتفادى الاخلال بالتوازن العقدى، وتفادى إنهاء الدولة المضيفة للعقد بإرادتها المنفردة [49].

وتعمل الدول المتعاقدة على تضمين عقود الإستثمار التي تبرمها بشرط الثبات التشريعى، كما نجد هذا الشرط مدرجاً فى قوانين الاستثمار لهذه الدولة سعياً منها لضمان وحماية الاستثمار الأجنبى [50]، على سبيل المثال نصت المادة (39) من المرسوم التشريعى الجزائرى المتعلق بترقية الاستثمار على أنه " لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التى قد تطرأ فى المستقبل على الاستثمارات المنجزة فى إطار هذا المرسوم التشريعى إلا إذا طل المستثمر ذلك صراحة " [51].

ويقصد بشرط الثبات ذلك الشرط الذي تتعهد بموجبه الدولة بعدم تطبيق أي تعديل تشريعي وعدم سريان أي قانون جديد على العقد المبرم مع المستثمر الأجنبي، لذلك يهدف شرط الثبات إلى تجميد القواعد القانونية في الدولة المضيفة في علاقتها مع الطرف الأجنبي على الحالة التي كانت عليها وقت إبرام العقد سعياً لحماية المتعاقد معها من الخطر التشريعي [52].

ويعد تطبيق شرط "الثبات التشريعي" من أهم الضمانات الجاذبة للاستثمار، وخاصة فى الدول التى هي بحاجة لجذب الرأسمال الأجنبى، فهي وسيلة لحماية المستثمر من المخاطر الناتجة عن عدم الاستقرار التشريعى فى تلك الدولة، وبالتالى تلجأ الدول إلى هذا الشرط من أجل طمأنة المستثمرين المتعاقدين معها من خلال إدراجه فى بنود عقد الاستثمار فتعمل سلطة المتعاقدين على تثبيت قانون العقد، فلا يسرى على العقد إلا احكامه النافذه وقت انعقاده دون أن يطرأ عليه أى تغيير فى المستقبل [53].

وقد اعترف قضاء التحكيم بمبدأ الثبات التشريعى عند إبرام العقد، فقد جاء فى حكم التحكيم الصادر فى قضية شركة **Sapphire International Petroleums Ltd** ضد إيران " أن الشركة الأجنبية تقدم للدولة الإيرانية مساعدة مالية وفنية، وهذا يتضمن بالنسبة لها استثمارات ومسؤليات ومخاطر واسعة، ويبدو حينئذ من الطبيعى أن تحمى ضد التعديلات التشريعية التى يمكن أن تعدل من اقتصاديات العقد، وأن يكفل لها بعض الأمان القانونى وهذا ما لا

---

39 - نص الفقرة (2) من المادة (11) من الاتفاقية الثنائية بين مصر واسبانيا المصدق عليها من قبل رئيس الجمهورية بالقرار رقم (5) لسنة 1994، المنشور بالجريدة الرسمية فى العدد (29) فى 21 يوليه 1994 .

2- Lorenzo Cotula, International Investment Law and Climate Change: Reframing the ISDS Reform Agenda, Journal of world Investment & Trade،2023, p780

41 - تم التوقيع على اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس في 14 ديسمبر 1960 ودخلت حيز التنفيذ في 30 سبتمبر 1961. وتهدف المنظمة توفير قدر أعظم من الرفاهية في مختلف أنحاء العالم من خلال تقديم المشورة للحكومات بشأن السياسات التي تدعم النمو المرن والشامل والمستدام. ومن خلال تحليل السياسات والتوصيات القائمة على الأدلة والمعايير وشبكات السياسات العالمية، بما في ذلك التعاون الوثيق مع مجموعة السبع ومجموعة العشرين، أنظر الموقع الرسمى للمنظمة : https://www.oecd.org/ ، تاريخ الزيارة 2023-11-1، التوقيت 6:00 .

4- Christina L. Beharry,and other, Going Green: Managing the Environment Through International Investment Arbitration, American University International Law Review, Volume 30، Issue 3,2015,p388

43 - توفر معاهدة ميثاق الطاقة إطارا متعدد الأطراف للتعاون في مجال الطاقة ينفرد به القانون الدولي. وهي مصممة لتعزيز أمن الطاقة من خلال تشغيل أسواق طاقة أكثر انفتاحا وتنافسية، مع احترام مبادئ التنمية المستدامة والسيادة على موارد الطاقة، ووقعت معاهدة ميثاق الطاقة في كانون الأول/ديسمبر 1994 ودخلت حيز النفاذ في نيسان/أبريل 1998. ويوجد حاليا 53 طرفا موقعا وأطرافا متعاقدة في المعاهدة. وهذا يشمل كل من الاتحاد الأوروبي والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، متاح عبر الموقع الالكترونى https://www.energycharter.org/ : ، تاريخ الزيارة 2023/11/4، توقيت الزيارة 5:50 .

44 - راجع نصوص المعاهدة عبر الموقع الالكترونى : https://www.energycharter.org/، تاريخ الزيارة 2023/11/4، توقيت الزيارة 5:50 .

2- ICSID Annual Report 2023,opcit,p26

46 - اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (North American Free Trade Agreement) (NAFTA) ، هي معاهدة لإنشاء منطقة تجارية حرة ما بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. وقعت اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية في ديسمبر 1992 وأصبحت سارية المفعول في يناير سنة 1994، متاح عبر الموقع الالكترونى : https://ar.wikipedia.org/ : تاريخ الزيارة 2023/11/4، توقيت الزيارة 5:50 .

47 - راجع نصوص المعاهدة عبر الموقع الالكترونى : https://www.italaw.com 2023/11/4، توقيت الزيارة 6:00 .

5- ICSID Annual Report 2023,opcit, p26

49 - عمر شتوح، رسالة دكتوراه بعنوان " التحكيم فى ظل اتفاقيات الاستثمار : تجديد ممارسة التحكيم، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2021، ص6 .

50 - قبايلى طيب، رسالة دكتوراه بعنوان " التحكيم فى عقود الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى على ضوء اتفاقية واشنطن "، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمرى، الجزائر، 2012، ص364 .

51 - المادة (39) من المرسوم التشريعى الجزائرى المتعلق بترقية الاستثمار رقم 39-12 المؤرخ فى 5 اكتوبر عام 1993، المنشور فى الجريدة الرسمية الجزائرية فى العدد 64 بتاريخ 10 اكتوبر 1993 .

52 - قبايلى طيب، مرجع السابق، ص227

53 - كسال سامية، بحث بعنوان " دور شرط الثبات التشريعى المدرج فى عقود الاستثمار فى حماية المستثمر الأجنبى – عقود البترول نموذجاً "، مجلة الحقوق والحريات، العدد الثالث ديسمبر 2016، الجزائر، ص 176 .

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

يضمنه لها التطبيق الخاص والبسيط للقانون الإيرانى، الذى يكون من سلطة الدولة الإيرانية أن تعدله " [54].

وذهبت محكمة التحكيم فى قضية شركة **LIAMCO** ضد ليبيا " أن شرط التجميد الزمنى لقانون العقد لمعصومية – أو عدم جواز خرق – العقود المعترف به عموماً فى القانون وفى القانون الدولى....، كما أن هذا الشرط يتفق مع مبدأ عدم رجعية القوانين " [55].

المبحث الثانى

دور التحكيم الدولى فى ضبط سلوك الدول بما يتوائم مع سياسات تغير المناخ

تمهيد: يعتبر التحكيم الدولى أحد أهم الوسائل فى تسوية منازعات الاستثمار، كما أن له دور بالغ الأهمية فى ضبط سلوك الدول المضيفة للإلتزام بسياسات تغير المناخ، فقد قامت هيئات التحكيم بتطبيق بعض المبادىء الدولية كمبدأ المعاملة العادلة والمنصفة للاستثمارات الأجنبية، ومبدأ توفير الحماية والأمن للاستثمار المنصوص عليها فى معاهدات الاستثمار الدولية، لتعويض المستثمر الأجنبى نتيجة لسحب الدول المضيفة للامتيازات والضمانات التى منحتها له فى مجال الاستثمار فى الطاقة المتجددة، أو لعدم حماية الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية من التلوث البيئى، وهى مخالفات تمثل فى ذات الوقت إخلالاً من الدول المضيفة بإلتزاماتها بالتصدى لظاهرة تغير المناخ، وقد كان لأحكام التحكيم فى هذا الشأن دور اساسى ومهم فى تغيير سلوك الدول نحو الإلتزام من جديد بسياسات تغير المناخ، فقد قامت الدول بالفعل بالاتزام بسياسات تغير المناخ حتى تتفادى الدعاوى التحكيمية التى قد تواجهها فى المستقبل.

وبناءً على ما سبق سنقسم هذا المبحث لمطلبين وذلك على النحو التالى:

المطلب الأول: تطبيق التحكيم لمبدأ المعاملة العادلة والمنصفة لضبط سلوك الدول بما يتوائم مع سياسات تغير المناخ

المطلب الثانى: تطبيق التحكيم لمبدأ توفير الحماية والأمن للاستثمار لضبط سلوك الدول بما يتوائم مع **سياسات** تغير المناخ.

المطلب الأول

تطبيق التحكيم لمبدأ المعاملة العادلة والمنصفة لضبط سلوك الدول بما يتوائم مع سياسات تغير المناخ

يعتبر الالتزام بالمعاملة العادلة والمنصفة أحد أهم المعايير التى تحكم سياسات الدول المضيفة للاستثمار الأجنبى، حيث يطبق هذا الإلتزام على كافة التعاملات التى تقوم بها الدولة والأجهزة التابعة لها، ويشار إلى هذا الإلتزام عادة فى معاهدات الاستثمار الدولية بمبدأ المعاملة العادلة والمنصفة [56].

وعرف البعض مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة بأنه " سلوكاً يتجاوز قاعدة الحد الأدنى من المعاملة، ويتطلب حماية أوسع وأكبر طبقاً لقاعدة أكثر موضوعية، ومن أى تعبير استعمل من قبل بخصوص معاملـــة الأجـــانب " [57].

ويرى البعض أن مفهوم مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة فى مجال الاستثمار " أن تلتزم الدول التى أقرت بهذا المعيار فى اتفاقية دولية ثنائية أو متعددة الأطراف، بأن تمنح المستثمرين الأجانب معاملة تخلو من الظلم وعدم الإنصاف فى جميع الظروف [58].

وقد نصت العديد من معاهدات الاستثمار الدولية على هذا المبدأ، نذكر منها على سبيل المثال اتفاقية الحماية المتبادلة للاستثمارات بين مصر و السويد لسنة 1979, حيث نصت الفقرة (1) من المادة (2) منها على أنه " يضمن الطرفان فى كل الأوقات المعاملة العادلة والمنصفة لاستثمارات مواطنى وشركات الدولة الأخرى " [59].

كما نصت الفقرة (1) من المادة (4) من اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين مصر وأسبانيا لعام 1992 على أنه " يتعين على كل طرف متعاقد أن يضمن معاملة عادلة ومتكافئة على أراضيه لاستثمارات الطرف الآخر المتعاقد " [60].

ومما لا شك فيه أن إدراج هذا المبدأ فى معاهدات الاستثمار يوفر المعيار الأساسى فى إطار القانون الدولى العام؛ من أجل تقييم سلوك الدول المضيفة بشأن معاملتهم مع المستثمرين الأجانب [61].

في قضية **Indian Metals v. Indonesia**، رأت محكمة التحكيم التى تفصل فى النزاع أن مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة يشتمل ستة مبادئ رئيسية: أولها يجب على الدولة المضيفة أن تحترم توقعات المستثمر المعقولة والمشروعة، وثانيها لا يجوز للدولة أن تتصرف بطريقة تعسفية أو تمييزية، وثالثها يجب على الدولة المضيفة أن تتصرف بطريقة شفافة ومتسقة، ورابعها تلتزم الدولة المضيفة بالتصرف بحسن نية، وخامسها يجب أن تحترم الدولة المضيفة الإجراءات القانونية الواجبة [62].

وقد اعتمد المستثمرون الأجانب على هذا المعيار فى تحريك دعاوى تحكيمية ضد الدول المضيفة، زاعمين أن تعديل الدولة لقوانيها المتعلقة بالاستثمار فى

Available via the ، Arbitral Award - 15 Mar 1963، Ad hoc Arbitration،3- Sapphire International Petroleums Ltd. v. National Iranian Oil Company time of visit 4:00 .، Date of visit 4-5-2024،website : https://jusmundi.com

time of ، Date of visit 4-5-2024، Available via the website : https://jusmundi.com ، Award - 12 Apr 1977، Ad hoc Arbitration،4- LIAMCO v. Libya visit 4:00 .

56 - ياسين محمد ثروت الشاذلى، ملامح التطور التشريعى فى قانون الاستثمار المصرى الجديد رقم 72 لسنة 2017 وأثره على تحسين مناخ الاستثمار، بدون ناشر، بدون سنة نشر، ص 32 .

" British Treaties for the Formation and Protection of Investment ", British Yearbook of International Law, Volume 52, Issue 1, 1981، 2- F.A. Mann p 241

58- ماهر جميل ابو خوات، حماية الاستثمار الأجنبى فى ضوء قواعد القانون الدولى العام، دار النهضة العربية، 2014، ص50 .

59 - الفقرة (1) من المادة (2) من اتفاقية مصر والسويد للحماية المتبادلة للاستثمارات، المنشورة فى الجريدة الرسمية فـــى العدد (9) بتاريخ 1-3-1979، متاح عبر الموقع الالكترونى : https://manshurat.org/، تاريخ الزيارة 9-11-2023، توقيت الزيارة 12:10 .

60 - الفقرة (1) من المادة (4) من اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين مصر وأسبانيا لعام 1992، المنشورة فى الجريدة الرسمية فـــى العدد (29) بتاريخ 21-6-1994، متاح عبر الموقع الالكترونى : https://manshurat.org/ ، تاريخ الزيارة 9-11-2023، توقيت الزيارة 12:20 .

61 - عبد الملك عبد الرحمن محمد مطهر، رسالة دكتوراه بعنوان " تسوية منازعات الاستثمار فى إطار القانون الدولى العام دراسة تحليلية مقارنة "، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2013، ص435 .

2- Indian Metals & Ferro Alloys Limited (India) v. the Government of the Republic of Indonesia, PCA Case No. 2015-40.

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

الطاقة المتجددة وسحب المزايا التى كانت ممنوحة لهم بموجب هذه القوانين تمثل انتهاكاً لحقوقهم بموجب معاهدات الاستثمار الدولية [63].

ويرى البعض بأنه لا يوجد أي عائق يمنع المحكمة من تفسير مبدأ العدالة والإنصاف بطريقة تراعي الأهداف التنظيمية المشروعة للدولة المضيفة على النحو المحدد في القانون البيئي الدولي [64].

وتعتبر قضية **Eiser Infrastructure Limited and Energía Solar Luxembourg S.à r.l v. king of Spain** [65] واحدة من قضايا الاستثمار فى مجال الطاقة المتجددة التى اعتمد فيها المستثمرين الأجانب على مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة للمطالبة بالتعويض نتيجة لتغيير الدولة المضيفة لتشريعاتها المتعلقة بالاستثمار فى مجال الطاقة المتجددة وفشلها فى الالتزام بسياسات تغير المناخ، وتتلخص وقائع هذه القضية بأن الحكومة الإسبانية اعتمدت نظامًا قانونيًا خاصًا في عام 2007، لجذب الشركات الأجنبية للاستثمار في قطاع الطاقة الشمسية, وتضمن القانون تعريفة التغذية الكهربائية [66] لمدة 25 عاماً، والعديد من حوافز الاستثمار التى تمنح للمستثمرين فى مجال الطاقة المتجددة.

نجح القانون الاسبانى فى جذب العديد من المستثمرين الأجانب للاستثمار فى مجال الطاقة الشمسية فى اسبانيا، إلا أنه لم يكن مستدامًا من الناحية المالية لميزانية الدولة الاسبانية ؛ لذلك أجرت اسبانيا في عام 2013 و2014 بعض التغييرات فى هذا القانون ألغت بموجبها بعض الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب، مما ترتب عليه الإضرار بالاستثمارات التى قام بها المدعين فى محطات الطاقة الشمسية فى اسبانيا هذا من ناحيه، وفشلها فى الالتزام بسياسات تغير المناخ من ناحية أخرى ؛ نتيجة لذلك قامت الشركتان بتحريك إجراءات التحكيم ضد الدولة الاسبانية أمام المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار (**ICSID**)، تم تأسيس الدعوى على معاهدة ميثاق الطاقة لعام 1994، وأدعى أصحاب المطالبات أن اسبانيا انتهكت معيار المعاملة العادلة والمنصفة التى نصت عليـــــه المادة (1) من الفصل العاشر من اتفاقية ميثاق الطاقة لعام 1994 المتضمن بأنه " يتعين على كل طرف متعاقد طبقاً لأحكام هذه المعاهدة، أن يشجع ويوفر ظروفاً مستقرة ومنصفة وملائمة وشفافة للمستثمرين من أطراف متعاقدة أخرى، وذلك لتوظيف استثمارات فى مجاله، وفى كل الأحوال لابد أن تتضمن تعهداً بأن تمنح فى كل وقت لاستثمارات المستثمرين لأطراف متعاقدة أخرى معاملة عادلة ومنصفة..... [67] "، وذلك عندما قامت الدولة الاسبانية بتعديل بإجراء بعض التغيرات التشريعية فى عام 2010.

انتهت المحكمة إلى أن التعديلات التشريعية التى قامت بها أسبانيا فى عامى 2013 و 2014، كانت تعديلات غير عادلة وغير منصفة، وتنتهك إلتزاماتها المنصوص عليها المادة (1) من الفصل العاشر من اتفاقية ميثاق الطاقة لعام 1994، بشأن الالتزام بالمعاملة العادلة والمنصفة، وقضت بتعويض المدعين بمبلغ (128) مليون يورو [68].

بجانب هذة القضية هناك العديد من القضايا التى رفُعت ضد الدولة الاسبانية نتيجة لقيامها بتغيير تشريعاتها المتعلقة بالاستثمار فى الطاقة المتجددة، وفشلها فى الالتزام بسياسات تغير المناخ، وقيام هيئات التحكيم بتطبيق معيار المعاملة العادلة والمنصفة المنصوص عليه فى اتفاقية ميثاق الطاقة، ومن ثم الحكم بالتعويض لصالح المستثمر الأجنبى، كالحكم الصادر من محكمة التحكيم التابعة للغرفة التجارية باستكهولهم فى قضية

Novenergia II - Energy & Environment (SCA) (Grand Duchy of Luxembourg), SICAR v. The Kingdom of Spain، والتى قضيت فيها هيئة التحكيم بتعويض المدعيـــــن بمبلغ (53) مليون يورو [69].

والحكم الصادر من مركز الاكسيد فى قضية **nfrastructure Services Luxembourg S.à.r.l. and Energia Termosolar B.V. (formerly Antin Infrastructure Services Luxembourg S.à.r.l. and Antin Energia Termosolar B.V.) v. Kingdom of Spain**، والتى قضت فيها بإلزام الدولة الاسبانية بأن تدفع مبلغ (112) مليون يورو للشركات الأجنبية المدعية [70].

والحكم الصادر أيضاً من مركز الأكسيد فى قضية **Masdar Solar & Wind Cooperatief U.A. v. Kingdom of Spain**، والتى صدر فيها حكم لصالح المدعين بتعويض بمبلغ (64) مليون يورو[71].

ولعل الأحكام السابقة كانت دافعاً للدولة الاسبانية أن تغير من سلوكها للالتزام بسياسات تغير المناخ، وتقوم بإصدار تشريعات جديدة تدعم الاستثمار الأجنبى فى مجال الطاقة المتجددة من خلال تقديم مجموعة من الحوافز المالية لتعزيز الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة، وتشمل هذه الحوافز الإعفاءات الضريبية وغيرها من الضمانات، حيث قامت بإصدار المرسوم الملكى رقم (571/2023) بشأن الاستثمارات الأجنبية والذى دخل حيز النفاذ بتاريخ 1 / 9 / 2023، وتضمن هذا المرسوم إعفاءات جديدة وعديدة للمستثمرين الأجانب فى مجال الطاقة المتجددة [72]. وذلك وفقاً للخطـــــــة التى وضعتها الدولة الاسبانية

3- Baker McKenzie، Could investment treaty arbitration be used to motivate a change of state behavior in compliance with climate change policies، p6، Available via website : https://www.lexology.com/ : date of visit 9-11-2023، time of visit 10:50 .

4- Zachary Douglas, 'The Enforcement of Environmental Norms in Investment Treaty Arbitration', in Pierre-Marie Dupuy and Jorge E. Viñuales, eds., Harnessing Foreign Investment to Promote Environmental Protection, (Cambridge University Press 2013) p 418.

5-Eiser Infrastructure Limited and Energía Solar Luxembourg S.à r.l. v. Kingdom of Spain, ICSID Case No. ARB/13/36, Available via : https://www.italaw.com/sites/default/files/case-documents/italaw9050.pdf : date of visit 9-11-2023، time of visit 2:20 .

66 - تعريفة التغذية الكهربائية سياسة مصممة لجذب الاستثمارات في تقنيات الطاقة المتجددة. يتم تقديم عقود طويلة الأجل لمنتجي الطاقة المتجددة، تعتمد عادة على كلفة إنتاج كل تقنية، متاح عبر الموقع الالكترونى : https://ar.wikipedia.org/ : تاريخ الزيارة 9-11-2023، توقيت الزيارة 1:50 .

67 - نص المادة (1) من الفصل العاشر المعنون بـ النهوض بحماية ومعاملة الاستثمارات من اتفاقية ميثاق الطاقة ، راجع النصوص الكاملة للمعاهدة عبر الموقع الالكترونى : https://www.energycharter.org/، أو من خلال الرابط الالكترونى https://www.energycharter.org/fileadmin/DocumentsMedia/Legal/ECT-ar.pdf ، تاريخ الزيارة 9-11-2023، توقيت الزيارة 3:10 .

p156، opcit،3- Eiser Infrastructure Limited and Energía Solar Luxembourg S.à r.l. v. Kingdom of Spain,

1- Novenergia II - Energy & Environment (SCA) (Grand Duchy of Luxembourg), SICAR v. The Kingdom of Spain, SCC Case No. 2015/063،، Available via : https://www.italaw.com/sites/default/files/case-documents/italaw9715.pdf : date of visit 10-11-2023، time of visit 10:50 .

2-nfrastructure Services Luxembourg S.à.r.l. and Energia Termosolar B.V. (formerly Antin Infrastructure Services Luxembourg S.à.r.l. and Antin Energia Termosolar B.V.) v. Kingdom of Spain, ICSID Case No. ARB/13/31, Available via, https://www.italaw.com/sites/default/files/case-documents/italaw9875.pdf, date of visit 10-11-2023، time of visit 11:10 .

3- Masdar Solar & Wind Cooperatief U.A. v. Kingdom of Spain, ICSID Case No. ARB/14/1، Available via : https://www.italaw.com/sites/default/files/case-documents/italaw9710.pdf, date of visit 10-11-2023، time of visit 11:10 .

4- Spain Approves New Royal Decree on Foreign Investments, Available via the online link : https://www.lw.com/admin/upload/SiteAttachments/Spain-Approves-New-Royal-Decree-on-Foreign-Investments.pdf، date of visit 6-5-2024، time of visit 3:25 .

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

للطاقة والمناخ والتى تهدف إلى:

- خفض إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة على المستوى الوطني بنسبة 23 بالمائة مقارنة بمستويات عام 1999.
- زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في الاستخدام النهائي للطاقة إلى 42 بالمئة.
- زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء إلى 74 بالمئة.
- زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في تشغيل المباني العامة إلى 100 بالمئة بحلول عام 2025.
- تشجيع ما لا يقل عن 35% من أصحاب السيارات الحاليين على التحول إلى المركبات التي لا تصدر عنها انبعاثات.
- إزالة الكربون من اقتصادها بحلول عام 2050 من خلال نظام كهرباء متجدد بنسبة 100 بالمائة. وهذا يعني خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من 334 مليون طن متري مكافئ منبعثة في عام 2018 إلى حد أقصى قدره 29 طن متري منبعثة في عام 2050 [73].

وقد واجهت ايطاليا أيضاً عدة أحكام تحكيمية نتيجة للتغيرات التى أجرتها فى تشريعاتها المتعلقة بالاستثمار فى مجال الطاقة المتجددة، وطبقت هيئات التحكيم فى هذه القضايا مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة لتعويض المدعين نتيجة لذلك، كالحكم الصادر فى قضية **CEF ENERGIA BV V. ITALIAN**، والتى تتلخص وقائعها فى قيام الشركة الهولندية **(CEF Energia)**)، بتحريك إجراءات التحكيم ضد الحكومة الإيطالية أمام محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة في ستوكهولم **(SCC)**، بسبب التغييرات التى قامت بها الدولة الايطالية فى قانون الاستثمار المتضمنه إلغاء بعض الحوافز والضمانات التى تمنح للمستثمرين الأجانب فى مجال الاستثمار فى الطاقة المتجددة، وكانت الشركة الهولندية قد استثمرت في ثلاث منشآت للطاقة الشمسية في إيطاليا، وزعمت الشركة أن سلوك الدولة الايطالية بإلغاء الحوافز والضمانات التى كانت ممنوحه لها، ينتهك مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة المنصوص عليه صراحة في معاهدة ميثاق الطاقة، وعلى الرغم من ادعاء إيطاليا بأن الشركة كانت على علم بإمكانية إجراء تغييرات قانون الاستثمار، فقد رأت المحكمة أن سلوك الدولة الايطالية ينتهك مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة وقضت بالتعويض لصالح الشركة المدعية بمبلغ (100,000.00 يورو) [74].

وهناك العديد من القضايا التى رفُعت ضد الدولة الايطالية لقيامها بإجراء تعديلات فى القانون المتعلق بالاستثمار فى الطاقة المتجددة، وفشلها فى الالتزام بسياسات تغير المناخ، وتقرير محاكم التحكيم أن الدولة الايطالية انتهكت معيار المعاملة العادلة والمنصفة المنصوص عليه فى اتفاقية ميثاق الطاقة، ومن ثم الحكم بالتعويض لصالح المستثمر الأجنبى، كالحكم الصادر فى قضية **Greentech Energy Systems A/S, et al v. Italian**، الذى قضى بتعويض لصالح المدعيـــــن بمبلـــــغ (11 مليون يورو) [75].

والحكم الصادر فى قضية **ESPF Beteiligungs GmbH, ESPF Nr. 2 Austria Beteiligungs GmbH, and InfraClass Energie 5 GmbH & Co. KG v. Italian Republic**، بتعويض المدعين بمبلغ (16,000,000 مليون يورو) [76].

وقد كان لهذه الأحكام أثر كبير فى تغيير سلوك الدولة الايطالية بما يتوافق مع سياسات تغير المناخ، حيث قامت بإصدار المرسوم رقم (199) لسنة 2021 والذى دخل حيز النفاذ فى 15 / 9 / 2021، والذى قام بتنفيذ توجيه الاتحاد الأوروبى رقم 2001/ 2018، وتضمن هذا المرسوم بقانون العديد من الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب لتطوير وتشجيع مشاريع الطاقة المتجددة، ومن الجدير بالذكر أن المرسوم رقم 199 هو وثيقة قانونية تعطي لمحة عامة عن آليات الحوافز التي سيتم تطبيقها على مشاريع مصادر الطاقة المتجددة في السنوات القادمة.

وقد حددت استراتيجية الطاقة الوطنية لعام 2017، وهي الخطة العشرية التي وافقت عليها الحكومة الإيطالية لإدارة التغيير في نظام الطاقة وفقًا للمبادئ المنصوص عليها في حزمة الطاقة النظيفة الأوروبية، العديد من الأهداف التي سيتم تنفيذها بحلول عام 2030 وهي كالتالى:

- تعزيز القدرة التنافسية لإيطاليا، من خلال الاستمرار في سد الفجوة بين أسعار وتكاليف الطاقة الإيطالية والأوروبية، في سياق عالمي يتسم بارتفاع أسعار الطاقة.

- تحقيق الأهداف البيئية وأهداف إزالة الكربون في أوروبا بحلول عام 2030 بطريقة مستدامة وبما يتماشى مع الأهداف المستقبلية التي حددها مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ الذي عقد في عام 2015 (المعروف أيضًا باسم مؤتمر باريس للمناخ).

- مواصلة تحسين أمن إمدادات الطاقة ومرونة أنظمة الطاقة والبنية التحتية.

- خفض الاستهلاك الأولي للمنتجات النفطية بمقدار 13.5 مليون طن من مكافئ النفط بحلول عام 2030 ومضاعفة الاستثمارات في أبحاث وتطوير الطاقة النظيفة، من 222 مليون يورو في عام 2013 إلى 444 مليون يورو في عام 2021 [77].

باستقراء ما سبق يمكنني القول بأن الوعي بتغير المناخ شجع الدول على إنشاء أنظمة صديقة للمستثمرين لجذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة المتجددة، ومع ذلك تقع مسؤلية على عاتق الدول نتيجة لتعديل أو سحب نظم الحوافز للاستثمار في الطاقة المتجددة، حيث يتمتع المستثمرون بموجب معاهدات الاستثمار الدولية، بالحماية من التغيير الكلي وغير المعقول الذي يمكن أن يؤثر على ربحية استثماراتهم، ومن خلال تطبيق معيار المعاملة العادلة والمنصفة استطاعت هيئات التحكيم أن تصدر أحكاماً لصالح المستثمرين الأجانب هى فى حد ذاتها رادعة للدول المضيفة التى اخلت بالتزامتها بسياسات تغير

---

time of visit 3:25 . ، date of visit 6-5-2024، Available via the website : https://www.state.gov/، 1- 2023 Investment Climate Statements: Spain
Available via : https://jusmundi.com/en/document/decision/pdf/en-cef-، 2-CEF ENERGIA BV V. ITALIAN REPUBLICSCC Case No. 2015/158,
time of visit 7:44 ،energia-bv-v-italian-republic-thursday-1st-january-2015 : date of visit 10-11-2023
Available via : ،1- Greentech Energy Systems A/S, et al v. Italian Republic, SCC Case No. V 2015/095,
time of visit 7:50،https://www.italaw.com/sites/default/files/case-documents/italaw10291.pdf : date of visit 10-11-2023
2- ESPF Beteiligungs GmbH, ESPF Nr. 2 Austria Beteiligungs GmbH, and InfraClass Energie 5 GmbH & Co. KG v. Italian Republic, ICSID Case
time of visit ، Available via : https://www.italaw.com/sites/default/files/case-documents/italaw11827.pdf : date of visit 10-11-2023،No. ARB/16/5,
8:10
Available via the website : ،1- Matteo Ciminelli, Pietro Cavasola, Q&A: the legal framework for renewable energy in Italy
time of visit 12:00، date of visit 8-5-2024،https://www.lexology.com/

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

المناخ، وذلك نظراً للمبالغ التعويضية الكبيرة التى تتكبدها تلك الدول لصالح المستثمرين الأجانب تنفيذاً لتلك الأحكام، الأمر الذى أدى إلى تراجع الدول المضيفة عن السياسة التي تبنتها تجاه المستثمرين الأجانب في مجال الاستثمار في الطاقة المتجددة، وذلك عن طريق إصدار تشريعات جديدة تمنحهم مزايا وضمانات عديدة للاستثمار في مجال الطاقة النظيفة، وذلك في ضوء تنفيذ الدول للالتزامات الدولية المتعلقة بالتصدي لظاهرة تغير المناخ.

المطلب الثانى

تطبيق التحكيم لمبدأ توفير الحماية والأمن للاستثمار لضبط سلوك الدول للإلتزام بسياسات تغير المناخ

تتضمن غالبية معاهدات الاستثمار الثنائية أو المتعددة الأطراف إلتزماً بحماية الإستثمارات التى يقوم بها رعايا كل دولة متعاقدة على أرض الدولة المتعاقدة الأخرى المضيفة للاستثمار [78]، وتختلف الصيغة التى تستخدم فى تلك المعاهدات للتعبير عن هذا المبدأ، فيمكن التعبير عنها بعبارة " تحمى الدولة استثمارات المستثمرين... "، ويمكن التعبير عنها بعبارات " الحماية والأمن"، أو " الحماية الكاملة والأمن "، أو " الحماية المناسبة والأمن " [79]، ويهدف هذا المبدأ إلى حماية الاستثمارات الأجنبية من أية إجراءات أو أفعال تقوم بها الدولة المضيفة يمكن أن تلحق أضراراً بتلك الاستثمارات [80]، والتى من بينهـــا الثلوث البيئـــي الذى يلحـــق بالاستثمـــــــــار [81].

ومن اتفاقيات الاستثمار الثنائية التى نصت على هذا المبدأ اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار وضمان الاستثمار بين حكومتى جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1998، حيث نصت الفقرة (2) من المادة (2) منها على أنه " تتمتع الاستثمارات عقب تأسيسها بالحماية والأمان الكاملين وفقاً للقانون الدولى..... " [82].

كذلك نصت الفقرة (5) من المادة (10) من اتفاقية التجارة الحرة بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية لعام 2004 على أنه " يوفر كل طرف الحماية والأمن الكاملين والمعاملة العادلة والمنصفة للاستثمارت التى يقوم بها المستثمرين لدى الطرف الآخر " [83].

من اتفاقيات الاستثمار متعددة الأطراف التى نصت على هذا المبدأ اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (**NAFTA**)، حيث نصت المادة (1105) منها على أنه " يعامل كل طرف استثمارات مستثمري الطرف آخر معاملة تتفق مع القانون الدولي، بما في ذلك المعاملة العادلة والمنصفة والحماية والأمن الكاملين " [84].

وقد اتفقت أحكام التحكيم حول فكرة أن الالتزام بتوفير الحماية والأمن للاستثمارات أياً كانت صيغته، لا يلزم الدولة المضيفة للاستثمار إلا بالتزام ببذل عناية لحماية الاستثمارات لا بالتزم بتحقيق نتيجة، كما اتفقت هيئات التحكيم المختلفة أن السلوك الذى يمكن أن يشكل خرقاً للالتزام بالحماية لا يتعين أن يكون صادراً من الدولة أو أحد اتباعها، وإنما يمكن أن يكون المسلك صادراً من الغير، وتكون الدولة المضيفة للاستثمار تقاعست عن مواجهة هذا السلوك ولم توفر للمستثمر أو للاستثمارات الحماية ضده [85].

وقد طبق هذا المبدأ في قضية شركة **AAPL** ضد دولة سريلانكا وهى القضية الأولى التي تم تأسيسها على اتفاقية دولية لحماية الاستثمار، حيث تقدّمت الشركة الأسيوية **AAPL** للمنتجات الزراعية بطلب التحكيم أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (**ICSID**) بهدف تعويضها عن الأضرار التي لحقت بها جراء تدمير منشآتها الخاصة, وتم تأسيس هذه الدعوى على اتفاقية الاستثمار الثنائية بين المملكة المتحدة وحكومة سريلانكا, إذ تضمنت المادة (2) منها نصاً عاماً يقضى بتوفير الحماية الكاملة والأمن للاستثمارات المنجزة على إقليم أحد الأطراف المتعاقدة، وتمسكت الشركة المدعية بتطبيق هذه المادة حيث رأت أنه يقع على عاتق الدولة مسؤلية قانونية كاملة في حالة تدمير الأموال محل الاستثمار، حتى ولو كان ذلك ناشئا من أعمال صادرة من أشخاص وفي ظروف خارجة عن سيطرة الدولة, لذلك ترى الشركة المدعية أن نصّ الاتفاقية قد وضع على عاتق الدولة المضيفة التزماً بتحقيق نتيجة وليس التزماً ببذل عناية مثلما يقتضيه القانون الدولي العام, قضت المحكمة بمسؤلية سريلانكا وبالتعويض للمستثمر نتيجة الإخلال بالالتزام ببذل العناية المعقولة لحماية الاستثمارات[86].

وفى الحكم الصادر في قضية **pantecniki** ضد ألبانيا أكدت هيئة التحكيم على أن الالتزام بتوفير الحماية والأمن التزام ببذل عناية لا بتحقيق نتيجة، وأكدت أيضاً على أنه يجب على هيئة التحكيم تقدير مسلك الدولة وكيفية تعاملها مع الاعتداء الذى تعرض له المستثمر بالنظر إلى كفاءاتها وقدراتها من ناحية، وإلى جسامة الاضطرابات ومدى توقعها من ناحية أخرى، وذلك في حالة حدوث هذا الاعتداء كما في هذه القضية خلال اضطرابات داخلية في الدولة المضيفة [87].

ولاحظ الفقه أن قياس مدى التزام الدولة بتوفير الحماية والأمن للاستثمارات يرتبط بوقائع النزاع، ولذا يتعين على المستثمر اثبات الاعتداء الذى تعرض له،

---

78 - داليا عبد المعطي حسين، بحث بعنوان " نحو صياغة أكثر إحكاما للاتفاقيات المصرية لحماية وتشجيع الاستثمارات دراسة تحليلية للالتزامين بالمعاملة العادلة والمنصفة وبتوفير الحماية والأمن للاستثمار "، المجلة القانونية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة فرع الخرطوم، المجلد (8)، العدد (13)، نوفمبر 2020، ص4548

Available via website: https://www.acerislaw.com/ : ،2- ACERIS LAW LLC, The Standard of Full Protection and Security for Foreign Investors, time of visit 4:40 .،date of visit 11-11-2023

time of visit 4:50، Full Protection and Security, Available via website: https: https://www.lexology.com/ : date of visit 11-11-2023،3-Hui Zhong

4- NARTNIRUN JUNNGAM, THE FULL PROTECTION AND SECURITY STANDARD IN INTERNATIONAL INVESTMENT LAW: WHAT AND WHO IS INVESTMENT FULLY[?] PROTECTED AND SECURED FROM?, AMERICAN UNIVERSITY BUSINESS LAW REVIEW, p 62،Volume 7, Issue 1, 2018

5 - نص الفقرة (2) من المادة (2) من اتفاقية تشجيع و حماية الاستثمار وضمان الاستثمار بين حكومتى جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1998، المنشورة فى الجريدة الرسمية فى العدد (10) فى 11 مارس عام 1999، راجع نصوص الاتفاقية عبر الموقع الالكترونى : https://manshurat.org/ : تاريخ الزيارة 11-11-2023، توقيت الزيارة 5:30 .

1- ARTICLE 10.5: MINIMUM STANDARD OF TREATMENT1, UNITED STATES – MOROCCO FREE TRADE AGREEMENT2004, Available time of ،via website: https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaty-files/2685/download : date of visit 11-11-2023 visit 6:15 .

Available via website: ، NORTH AMERICAN FREE TRADE AGREEMENT 1992،2- Article 1105: Minimum Standard of Treatment time of visit 6:35 ، date of visit 11-11-2023،https://www.italaw.com/sites/default/files/laws/italaw6187%2814%29.pdf

3- Campbell Maclahan, Laurence Shore & Matthiew Weiniger, International Investment Arbitration: Substantive Prinicples, p.331- 333.

86 - قبايلى طيب، رسالة دكتوراه بعنوان " التحكيم في عقود الاستثمار بين الدولة ورعايا الدول الأخرى على ضوء اتفاقية واشنطن "، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2012، ص 220

87 - داليا عبد المعطي حسين، مرجع سابق، ص4549

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

وعدم كفاية رد الدولة المضيفة عليه وعلاقة السببية بين هذا الاعتداء والخسارة التى لحقت باستثماراته، وقد أدى ذلك إلى رفض تقرير إخلال الدولة بهذا الالتزام إذ لم يقم المستثمر الدليل على ما سبق [88].

يثور التساؤل هل يمكن للمستثمرين الأجانب استخدام هذا المعيار للادعاء بأن الدولة المضيفة فشلت في الالتزام بسياسات تغيير بالمناخ مما تسبب بأضرار لاستثماراتهم وبالتالي يطالبون بالتعويض نتيجة لذلك؟

في قضية المستثمر الكندي المستثمر الكندي **Allard**)) ضد حكومة بربادوس، استخدم المدعى معيار توفير الحماية والأمن كوسيلة لحماية استثماراته نتيجة لفشل الدولة بسياسات تغيير بالمناخ، وتتلخص وقائع هذا النزاع في حصول السيد (**Allard**) على منطقة أرض رطبة وطورها في بربادوس من أجل جذب السياحة البيئية وامتثلت لسلسلة من التخطيط وتقييم الأثر البيئي التي وافقت عليها الحكومة، خضعت الأرض المكتسبة للبناء لعدة سنوات وتم فتحها أخيراً للجمهور في عام 2004 كمنطقة سياحية بيئية محمية [89].

في عام 2005 أدى فشل تشغيل محطة معالجة مياه الصرف الصحي في الساحل الجنوبي التي تديرها هيئة مياه بربادوس إلى تصريف مياه الصرف الصحي إلى المحمية، ادعى المستثمر أن تسرب مياه الصرف الصحي، إلى جانب سوء إدارة بوابة السد (المخصصة لتبادل المد والجزر بين محمية المستنقعات ومياه البحر) من قبل بربادوس، وكذلك إعادة تصنيف الأراضي الملوثة المجاورة إلى المحمية، أدى إلى تلوث المحمية وقلل من قيمة الاستثمار [90].

دفع المستثمر أمام هيئة التحكيم أن فشل بربادوس في إدارة بوابة السد بشكل مناسب، قد تسبب فى أضرار لاستثماراته، وأن هذا الفعل انتهك نص المادة الثانية (2) من معاهدة الاستثمار الثنائية بين بربادوس وكندا المتعلق " بتوفير الحماية والأمن الكاملين للاستثمار"، وأشار المدعى أن الدولة المضيفة لم تمتثل للقوانين البيئية المحلية والمعاهدات البيئية الدولية، حيث يجب على الدولة المضيفة أن تلتزم ببذل العناية الواجبة لحماية الاستثمار من الضرر، الأمر الذى يستوجب التعويض عن ذلك الفعل [91].

فى سبيل رد المحكمة على دفع المدعى أشارت إلى أن النظر في الالتزامات الدولية للدولة المضيفة قد يكون ذا صلة بتطبيق معيار الحماية والأمن للاستثمار [92]، وحقيقة أن بربادوس طرف في اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية رامسار لا تغير المعيار المنصوص عليه في معاهدة الاستثمار الثنائية، رغم أن النظر في الالتزامات الدولية للدولة المضيفة المتعلقة بالتصدى لظاهرة تغير المناخ قد يكون وثيق الصلة بتطبيق المعيار على ظروف معينة [93].

كما أكدت على أن التزام الدولة المضيفة بتوفير الحماية والأمن للاستثمارات الأجنبية هو التزام ببذل عناية وليس التزاماً بتحقيق نتيجة، والالتزام ببذل العناية الواجبة لا يعني أن الدولة تمنع كل ضرر يلحق بالمستثمر الأجنبى، بل يعنى أنه يتعين على الدولة أن تتخذ إجراءات معقولة في حدود سلطتها لتجنب الضرر عندما تكون على علم، أو من المفترض أن تكون على علم بوجود خطر قد يسبب ضرر للمستثمر الأجنبى [94].

رفضت المحكمة طلبات المدعى على أساس أنه لم تكن هناك خسارة فادحة لاستثماراته تستوجب التعويض [95].

وعلى الرغم من أن محكمة التحكيم رفضت دعوى المستثمر الكندي **Allard**)) ضد حكومة بربادوس، إلا أنه دق ناقوس الخطر لحكومة بربادوس حتى تعيد حساباتها وتلتزم بسياسات تغير المناخ، وذلك حتى تتفادى دعاوى التحكيم المستقبلية التى يمكن أن تعتمد بشكل كبير على مبدأ توفير الحماية والأمن للاستثمار للمطالبة بالتعويض نتيجة لإخلال الدول المضيفة بإلتزاماتها البيئية المتعلقة بالتصدى لظاهرة تغير المناخ، فقد قامت حكومة بربادوس بتكثيف جهودها لتوفير بيئة ملائمة للمستثمرين الأجانب ومن خلال اتباع نهج شامل ودمج لبرنامج الاستثمار العام مع اعتبارات القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

كما حرصت حكومة بربادوس على مواءمة الأهداف المتعلقة بتغير المناخ والأهداف الإنمائية بشكل فعال، وقد ساعد تنفيذ خطة الإنعاش الاقتصادي والتحول في بربادوس منذ عام 2018 البلاد على تعزيز القدرة على تحمل ديونها وهو أمر بالغ الأهمية لزيادة الحيز المالي اللازم لتنفيذ برامج الاستثمار العام التي تدعم التكيف مع تغير المناخ، كما حددت خطة التنمية لعام 2021 السياسات والاستراتيجيات لتوجيه استخدام الأراضي وأنماط الاستيطان والبنية التحتية والإدارة البيئية التي تسعى إلى تعزيز القدرة على الصمود في ظل الظروف المناخية المتغيرة [96].

كما اعتمدت حكومة بربادوس العديد من السياسات والقوانين التى تهدف بشكل اساسى إلى التكيف مع ظاهرة تغير المناخ وهى كالآتى:(1) سياسة إعادة استخدام المياه (2) خطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (3) تغير المناخ والسياسة الزراعية (4) قانون مكافحة التلوث البحرى (5). كما قدمت الحكومة مساعدة مالية لقطاع السياحة مشروطة بتصميم وتنفيذ الشركات المشاركة فى خطط الاستثمار في التخضير والرقمنة، مما يساعد على زيادة قدرتها على الصمود في مواجهة تغير المناخ [97].

وقد أشار بعض الفقهاء إلى أن منطق هيئة التحكيم فى قضية المستثمر الكندي **Allard**)) ضد حكومة بربادوس، قد يمهد الطريق لقضايا مستقبلية يمكن أن يساعد فيها دعاة حماية البيئة المستثمرين ضد الدول المضيفة، ويمكن استخدامه للادعاء بأن تقاعس الدول المضيفة عن مكافحة ظاهرة تغير المناخ ينتهك التزامها بالحماية والأمن الكاملين للاستثمارات الأجنبية[98].

---

88 - داليا عبد المعطي حسين، مرجع سابق، ص4549

p7،4- Hui Helen Pang, opcit

5- ibid

opcit,p9،1-Baker Mckenzie

2- Peter A. Allard v. The Government of Barbados (2016) PCA Case No. 2012-06,p71, Available via: https://www.italaw.com/sites/default/files/case- documents/italaw7594.pdf،date of visit 12-11-2023,time of visit 12:50

3- Simon Lester, What If ISDS Lawsuits Were Used to Fight Climate Change, Available via : https://www.cato.org/commentary/what-isds-lawsuits- were-used-fight-climate-change،date of visit 10-5-2023,time of visit 4:30

4-ibid

p7،5 - Hui Helen Pang, opcit

1- International Monetary Fund. Western Hemisphere Dept, Barbados: Staff Report for the 2023 Article IV Consultation and Second Reviews Under the Arrangement Under the Extended Fund Facility Arrangement and Arrangement Under the Resilience and Sustainability Facility—World Bank Assessment Letter for the Resilience and Sustainability Facility, Available via the electronic link: https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/2023/436/article-A003-en.xml، date of visit 10-5-2024,time of visit 6:00. .

2-ibid

3- Simon Lester, 'What If ISDS Lawsuits Were Used to Fight Climate Change?' (Huffington Post Blog, 3 October 2016), Available via the electronic link: www.huffingtonpost.com/simon-lester/what-if-isds-lawsuits- wer_b_12311892.html?guccounter=1، date of visit 12-11-2023,time of visit

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

ويؤيد الباحث وجهة النظر السابقة فعلى الرغم من صدور هذا الحكم لصالح الدولة إلا أنه يمكن أن يدق ناقوس الخطر للدول المضيفة للاستثمار، حتى تعيد حسباتها وتلتزم بسياسات تغير المناخ، وذلك لتفادى دعاوى التحكيم المستقبلية التى يمكن أن تعتمد بشكل كبير على مبدأ توفير الحماية والأمن للاستثمار للمطالبة بالتعويض نتيجة لإخلال الدول المضيفة بإلتزاماتها البيئية المتعلقة بالتصدى لظاهرة تغير المناخ.

الخاتمة

ختاماً نستطيع القول بأن الدراسة قد بينت من خلال صبر أغوار أهم الجزئيات التى تناولتها، فقد تم تسليط الضوء على الاطار المفاهيمى لحل منازعات الاستثمار المرتبطة بالإخلال بسياسات تغير المناخ عن طريق التحكيم، بدءً من تعريف ظاهرة تغير المناخ ومروراً ببيان المقصود بمنازعات الاستثمار المترتبطة بظاهرة تغير المناخ، وإنتهاءً بتوضيح المقصود بالتحكيم فى منازعات الاستثمار.

وتطرقت الدراسة إلى الدور الذى يقوم به التحكيم الدولى لضبط سلوك الدول المضيفة للاستثمار بما يتوائم مع سياسات تغير المناخ، حيث اوضحت الدراسة أن هيئات التحكيم قامت بتطبيق بعض المبادىء الدولية المنصوص عليها فى اتفاقيات الاستثمار الدولية كمبدأ المعاملة العادلة والمنصفة، ومبدأ تحقيق الحماية والأمن للاستثمارات الأجنبية، وأصدرت أحكاماً تحكيمية ضد الدول المضيفة لتعويض المستثمر الأجنبى عن الاضرار التى لحقت به، نتيجة لإلغاء هذه الدول للامتيازات والضمانات التى منحتها له فى مجال الاستثمار فى الطاقة المتجددة، أو لعدم حماية الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية من التلوث البيئى، وأن هذه الافعال فى حد ذاتها تمثل إخلالاً من الدول المضيفة نحو إلتزاماتها بالتصدى لظاهرة تغير المناخ، وقد كان لأحكام التحكيم دور اساسى ومهم فى تغيير سلوك الدول نحو الإلتزام من جديد بسياسات تغير المناخ، فقد قامت الدول بالفعل بالاتزام بسياسات تغير المناخ حتى تتفادى الدعاوى التحكيمية التى قد تواجهها فى المستقبل.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وذلك على النحو التالى:

أولاً: النتائج

1- إن ظاهرة تغير المناخ من المسائل التى حظيت بإهتمام بالغ من قبل المجتمع الدولى، وذلك عن طريق إبرام العديد من المعاهدات الدولية التى تلزم الدول باتباع سياسات من شأنها التصدى لهذه الظاهرة.

2- تقاعست بعض الدول عن إلتزاماتها الدولية المتعلقة بحماية البيئة وأخلت بإتباع السياسات التى من شأنها التصدى لظاهرة تغير المناخ، الأمر الذى انعكس على الاستثمارات الأجنبية داخل أراضيها، وتسبب فى حدوث أضرار للمستثمرين الأجانب فى استثمارتهم، مما نتج عن حدوث منازعات بين تلك الدول والمستثمرين الأجانب، ولجوء المستثمرين الأجانب إلى التحكيم للمطالبة بالتعويض عن ذلك بموجب معاهدات الاستثمار الدولية.

3- خلت الغالبية العظمى من اتفاقيات الاستثمار الدولية من نصوص تلزم الدول المضيفة تتعلق بحماية البيئة والتصدى لظاهرة تغير المناخ، إلا أن هيئات التحكيم اعتبرت عدم امتثال الدول المضيفة لسياسات تغير المناخ عن طريق التعديلات فى الحوافز الممنوحة للمستثمرين فى مجال الطاقة المتجددة بمثابة انتهاك لالتزاماتها بموجب معاهدات الاستثمار.

4- يعتبر التحكيم من أهم الوسائل لفض المنازعات التى تثور بين المستثمرين الأجانب والدول المضيفة، والتى ترتبط بإخلال تلك الدول بسياسات التصدى لظاهرة تغير المناخ، فقد اثبت التحكيم فاعليته فى مسائلة الدول المضيفة بموجب معاهدات الاستثمار، فى ظل غياب آليات إنفاذ لواجبات الدول فى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة والتصدى لتغير المناخ.

5- التحكيم الدولى أثر بالفعل فى تغيير سلوك الدول المضيفة للاستثمار نحو الالتزام بسياسات تغير المناخ، فعن طريق تطبيق هيئات التحكيم لمبدأ المعاملة العادلة والمنصفة صدرت أحكام تحكيمية ضد الدول المضيفة للاستثمار، نتيجة لإلغاءها الحوافز والضمانات التى كانت ممنوحة للمستثمرين الأجانب فى مجال الاستثمار فى الطاقة المتجددة، مما دفع الدول للالتزام من جديد بسياسات تغير المناخ، وهو ما قامت به اسبانيا وايطاليا، بإصدار تشريعات جديدة فى مجال الاستثمار فى الطاقة المتجددة تتضمن العديد من المزايا والضمانات للمستثمرين الأجانب، للالتزام بسياسات تغير المناخ من جهه، وحتى لا تواجه قضايا تحكيمية أخرى مستقبلاً.

6- تطبيق هيئات التحكيم لمبدأ توفير الحماية والأمن للاستثمار فى دعاوى الاستثمار المرتبطة بإخلال الدول بحماية البيئة ومكافحة تغير المناخ، قد يكون مؤشر لمواجهة الدول المضيفة للعديد من القضايا التحكيمية فى المستقبل، التى يدعى فيها المستثمرين الأجانب بأن تقاعس الدول المضيفة عن مكافحة ظاهرة تغير المناخ ينتهك التزامها بالحماية والأمن الكاملين للاستثمارات الأجنبية.

ثانياً: التوصيات

1- نوصى بضرورة أن يكون هناك نصوص قانونية تلزم الدول الأطراف فى معاهدات الاستثمار الثنائية والمتعددة الأطراف بإتباع سياسات من شأنها حماية البيئة والتصدى لظاهرة تغير المناخ، ومن ثم امتناع الدولة عن اتخاذ أية إجراءات قانونية (كإصدار تشريعات تلغى حوافز المستثمرين فى مجال الطاقـــــة المتجددة)، أو غير قانونية تخالف إلتزماتها البيئية وتسبب أضراراً للاستثمارات الأجنبية، فى ظل غياب نصوص قانونية لدى الغالبية العظمى من معاهدات الاستثمار تتعلق بحماية البيئة والتصدى لظاهرة تغير المناخ.

2- على الدول المضيفة للاستثمار ضرورة الإلتزام بسياسات التصدى لظاهرة تغير المناخ، وذلك لتفادى الدعاوى التحكيمية والتى من المتوقع فى السنوات المقبلة أن تكون بشكل كبير إذا ما اصرت الدول على انتهاك إلتزماتها البيئية فى مجال الاستثمار الأجنبى، حيث نجح عدد كبير من المستثمرين الأجانب فى الحصول على أحكام تحكيمية لصالحهم، ومن ثم الحصول على مبالغ تعويضية كبيرة نتيجة لذلك.

3- ضرورة أن يسعى المجتمع الدولى نحو ابتكار آليات من شأنها تفعيل التنظيم القانونى البيئى الدولى مما يضمن اتباع جميع الدول المضيفة للاستثمار لجميع الاعتبارات البيئية الموصى بها لحماية البيئة ومكافحة ظاهرة تغير المناخ، وأيضاً ضمان إدارج وتفعيل وتطبيق تلك الاعتبارات فى القوانين الداخلية للدول المضيفة

12:50, Daniela Páez, Salgado and Emily Westphalen, 'Chapter 19: Climate Change and International Arbitration in Latin America', in Gloria Maria Alvarez Melanie Riofrio Piché, et al. (eds), International Arbitration in Latin America: Energy and Natural Resources Disputes, (Kluwer Law International 2021) .

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

قائمة المراجع

- المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب القانونية

1- أحمد عبد الكريم سلامة، الاصول في التنازع الدولي للقوانين، دار النهضة العربية، 2008.

2- حفيظة السيد الحداد، الاتجاهات المعاصرة بشأن أتفاق التحكيم، دار الفكر الجامعى، 1996.

3- ماهر جميل ابو خوات، حماية الاستثمار الأجنبى فى ضوء قواعد القانون الدولى العام، دار النهضة العربية، 2014.

4- هفال صديق إسماعيل، التحكيم فى منازعات الاستثمار الأجنبى وفق الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية مع أحدث أحكام هيئات التحكيم الدولية وأحكام المحاكم الوطنية، منشاة المعارف بالاسكندرية، 2017.

5- ياسين محمد ثروت الشاذلى، ملامح التطور التشريعى فى قانون الاستثمار المصرى الجديد رقم 72 لسنة 2017 وأثره على تحسين مناخ الاستثمار، بدون ناشر، بدون سنة نشر.

ثانياً: الأبحاث القانونية

1- بن حفاق سماعيل، بحث بعنوان " دور القانون الدولى فى حماية المناخ "، المجلة العربية للأبحاث والدراسات فى العلوم الإنسانية والإجتماعية، الجزائر، مجلد (12)، العدد (3)، 2020.

2- تامر عبد المنعم راضى، بحث بعنوان " تحليل اقتصادي وبيئي لأثر التغيرات المناخية علي بعض الحاصلات الزراعية فى مصر "، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد (37)، الــعدد (3)، 2023.

3- حاتم محمد عبد الرحمن، بحث بعنوان " الإجراءات المتوازية فى سياق تحكيم الاستثمار، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، المجلد (60)، العدد (2)، يناير 2016

4- داليا عبد المعطي حسين، بحث بعنوان " نحو صياغة أكثر إحكاما للاتفاقيات المصرية لحماية وتشجيع الاستثمارات دراسة تحليلية للالتزامين بالمعاملة العادلة والمنصفة وبتوفير الحماية والأمن للاستثمار "، المجلة القانونية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة فرع الخرطوم، المجلد (8)، العدد (13)، نوفمبر 2020.

5- عبد المسيح سمعان عبد المسيح، بحث بعنوان " العدالة المناخية وإلتزام الدول "، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، عدد خاص بأعمال مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للتنمية المستدامة فى ضوء رؤية مصر 2030، المجلد (65)، العدد (1)، يناير 2023.

6- ليتيم نادية، ليتيم فتحية، بحث بعنوان " إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة تغير المـناخ إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لتغير المناخ "، دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، العدد التاسع، جوان 2013

7- نادية لتيم، بحث بعنوان " تطور النظام القانونى الدولى لمواجهة التغيرات المناخية دراسة تحليلية نقدية "، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة العاشرة العدد (1)، العدد التسلسلى (37)، ديسمبر 2021.

8- هبه الله أحمد سيد، بحث بعنوان " ظاهرة تغير المناخ: الأسباب والإجراءت الدولية لمواجهتها "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد 1، 2017.

9- هشام محمد بشير، بحث بعنوان " العدالة المناخية من منظور القانون الدولى " "، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد جامعة بنى سويف، المجلد (16)، العدد (15)، يوليو 2022.

ثالثاً: المقالات وأوراق العمل

1- ألفة السلامي، بحث بعنوان " الاستجابة لتغير المناخ فى أوروبا بين السياسات والتنفيذ "، منشور على الموقع الالكترونى: **https://www.siyassa.org.eg/**

2 - حسين عبد الخالق حسونة، مقال بعنوان " تغير المناخ فى إطار القانون الدولى "، منشور عبر الموقع الالكترونى: **https://gate.ahram.org.eg/**

3- تغير المناخ، مقال منشور عبر الموقع الالكترونى، **https://ar.wikipedia.org/**

4- سميحة القليوبى، مدى جدوى تطبيق القانون الوطنى فى التحكيم بشأن تنفيذ العقود الدولية لنقل التكنولوجيا، ورقة عمل مقدمة إلى الدورة التمهيدية لإعداد المحكم الدولى والتى نظمها مركز تحكيم اتحاد المحامين الدولى فى القاهرة فى الفترة من 25-9-2004 حتى 29-9-2004

رابعاً: الرسائل العلمية

1- بشار محمد الأسعد، رسالة دكتوراه بعنوان " عقود الاستثمار فى العلاقات الدولية الخاصة "، كلية الحقوق جامعة عين شمس، 2004.

2- عبد الملك عبد الرحمن محمد مطهر، رسالة دكتوراه بعنوان " تسوية منازعات الاستثمار فى إطار القانون الدولى العام دراسة تحليلية مقارنة "، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2013.

3- غسان على على، رسالة دكتوراه بعنوان " الاستثمارات الأجنبية ودور التحكيم فى تسوية المنازعات التى قد تثور بصددها "، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2004.

4- لمياء متولى يوسف مرسى، رسالة دكتوراه بعنوان " التنظيم الدولى للإستثمار فى إطار إتفاقية إستثمار متعددة الأطراف "، كلية الحقوق، جامعة عين

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

شمس، 2006.

5- منذر يوسف محمد الشرمان، رسالة ماجستير بعنوان " المفهوم القانوني لعقود الطاقة المتجددة "، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2018.

6- هالة على منصور، رسالة دكتوراه بعنوان " الضمانات الدولية للاستثمارت الاجنبية دراسة مقارنة بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية "، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2015.

- المراجع باللغة الإنجليزية

1- ACERIS LAW LLC, The Standard of Full Protection and Security for Foreign Investors,، Available via website: https://www.acerislaw.com/

2- Baker McKenzie, Could investment treaty arbitration be used to motivate a change of state behavior in compliance with climate change policies, Available via the website: https://www.lexology.com/

3- Christina L. Beharry,and other, Going Green: Managing the Environment Through International Investment Arbitration, American University International Law Review, Volume 30، Issue 3,2015

4- Daniel M. Firger and other، Harmonizing Climate Change Policy and International Investment Law: Threats, Challenges and Opportunities, Threats, Challenges and Opportunities, YEARBOOK ON INTERNATIONAL INVESTMENT LAW & POLICY 2010-2011, KARL P. SAUVANT (ED.), OXFORD UNIVERSITY PRESS (2011)

5-Daniela Páez, Salgado and Emily Westphalen, 'Chapter 19: Climate Change and International Arbitration in Latin America', in Gloria Maria Alvarez Melanie Riofrio Piché, et al. (eds), International Arbitration in Latin America: Energy and Natural Resources Disputes, (Kluwer Law International 2021).

6- Elpida Siaminou, Current Problems And Recent Developments In Investment Arbitration, A Thesis Submitted In Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Llm In Transnational And European Commercial Law And Alternative Dispute Resolution, The School Of Economics And Business Administration، International Hellenic University (Ihu),

7- F.A. Mann، " British Treaties for the Formation and Protection of Investment ", British Yearbook of International Law, Volume 52, Issue 1, 1981

8- Ghasanobaid Mohammed، The effectiveness of arbitration in settling investment disputes in renewable energy contracts, journal-innovations، Number 67 December 2021

9- Hui Helen Pang, WORKING PAPER " The Role of Investor-State Arbitration in Promoting Climate Change Mitigation: From "Shield" to "Sword" Through Renewable Energy Disputes?, European University Institute, Academy of European Law، European Society of International Law, Research Forum, Catania, April 2021

10- Hui Zhong، Full Protection and Security, Available via website: https: https://www.lexology.com/

11- Simon Lester, 'What If ISDS Lawsuits Were Used to Fight Climate Change?' (Huffington Post Blog, 3 October 2016), Available via the electronic link: www.huffingtonpost.com/simon-lester/what-if-isds-lawsuits-wer_b_12311892.html?guccounter=1

12- López-Rodríguez, 'The Sun Behind the Clouds? Enforcement of Renewable Energy Awards in the EU' Transnational Environmental Law (2019) 24، at 283–285.

13- Lorenzo Cotula, International Investment Law and Climate Change: Reframing the ISDS Reform Agenda, Journal of world Investment & Trade،2023.

14- Nartnirun Junngam, The Full Protection And Security Standard In International Investment Law: What And Who Is Investment Fully[?] Protected And Secured From?, American University Business Law Review, Volume 7, Issue 1, 2018

15- Zachary Douglas, 'The Enforcement of Environmental Norms in Investment Treaty Arbitration', in Pierre-Marie Dupuy and Jorge E. Viñuales, eds., Harnessing Foreign Investment to Promote Environmental Protection, (Cambridge University Press 201

© 2025 SCINAT
ISCI Academy Publishing.